

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.30
16 October 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- خطاب السيد على حسن مويني ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة
- خطاب الكوماندانر دانييل اورتيجا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

لقى كلمة كل من

السيد الارياني (اليمن)
السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٢٨٧٨ 87-64176/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠خطاب السيد على حسن مويني ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدةالرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية أولا الى خطاب

رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة .

اصطحب السيد على حسن مويني ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة الى قاعةالجمعية العامة .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الأونرابل على حسن مويني ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس مويني (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن

أهنئكم على انتخابكم عن جدارة لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وإنني لعلى ثقة أن هذه الجمعية ، بفضل قيادتكم المقتدرة والماهرة ، سوف تفلح في تحقيق تطلعات جميع الشعوب المحبة للسلم في العالم .

وأود أيضا أن أهنئ أميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على جهوده الدؤوبة من أجل تعزيز السلم والأمن والتعاون الدولي . وهو بحاجة الى مساعدة جميع الدول الاعضاء في هذه المهمة الصعبة والشاقة . وأود أن أوكد له استمرار تنزانيا في تقديم تعاونها وتأييدها في هذا المسعى النبيل .

وسيتذكر المندوبون أن المرة الأخيرة التي خاطب فيها رئيس لجمهورية تنزانيا المتحدة هذه الجمعية كانت خلال الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة . وقد جدد سلفي ، المعلم يوليوس نيريري ، في ذلك الوقت إيمان تنزانيا بالأمم المتحدة ، حيث أكد ما يلي :

"لقد تحدثت في هذا الخطاب الأخير الذي ألقاه أمام الجمعية العامة

عن الاحداث ... والاحتياجات كما نراها نحن في تنزانيا . ولن يكف بلدي عن قول ذلك عندما يتولى الرئيس الجديد مهامه ، لأننا بلد فقير ومتخلف وليست لدينا

أية قوة غير القدرة على الإفصاح عن الرأي التي تتيحها لنا هذه الجمعية - والتي تتيحها لنا إنسانيتنا . فالصمت في مواجهة الخطر والامتناع عن الهجوم على سياسات نرى أنها تتعارض مع مصالح العدل والسلم ، إنما يعنينا التنازل عن حريتنا وكرامتنا . وهذا أمر لن نفعله أبداً" . (A/40/PV.13 ، ص (٢) لذلك بوصفي رئيساً جديداً لجمهورية تنزانيا المتحدة رأيت أن من المناسب لي أن أحضر هنا لأؤكد مجدداً التعبير عن هذا الموقف أمام المجتمع الدولي . إن بلادي التي أصبحت في عام ١٩٦١ العضو ١٠٤ في هذه المنظمة سوف تواصل استخدام منحة الأمم المتحدة للإعراب عن اهتمامها وإيمانها بالسلم والعدالة والمساواة . وبكل حسن النية تجاه جميع الدول الـ ١٥٩ الممثلة هنا ، أود أن أجدد إيماننا بالمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة .

ذلك أن الأمم المتحدة ما فتئت تلعب دوراً رئيسياً في الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية ألا وهي صيانة السلم والأمن الدوليين . ونحن نعترف بأن الأمم المتحدة تعاني من بعض أوجه القصور ، بيد أنه لا بد لنا أيضاً أن نقبل حقيقة مؤداها أن الدول الأعضاء مسؤولة إلى حد كبير عن أوجه القصور هذه . إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل إلا ما تكون الدول الأعضاء فيها على استعداد للقيام به ؛ ولذا فإن نظام الأمن الجماعي المتوخى في الميثاق لم ينجح لأن بعض الدول الأعضاء رفضت تنفيذ بعض أحكام الميثاق . كما أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على وجه الخصوص لم يتعاونوا في أحيان كثيرة في حل النزاعات .

إن غالبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة لم تكن ممثلة عند تأسيس الأمم المتحدة ، لأنها لم تكن مستقلة في ذلك الوقت . فلا غرو إذن أن نجد البلدان المستقلة حديثاً تطالب بإضفاء طابع الديمقراطية على هذه المنظمة . فهي تفعل ذلك لكي تضمن أن تؤخذ آراؤها ومصالحها في الحسبان تماماً في عملية صنع القرارات . ومن هنا فإنها كثيراً ما تدعو إلى القاء نظرة جديدة على الأجهزة الرئيسية ، ولاسيما مجلس الأمن . غير أن تلك الدعوة يساء فهمها عن عمد من جانب الذين لهم مصالح مضمونة بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

إن تلك البلدان لا تريد أن تقبل الحقيقة القائلة بأن المسرح الدولي المتغير وعضوية هذه المنظمة التي تكاد تكون عالمية يتطلبان من الأمم المتحدة أن تتكيف بما يلائم المصالح المشروعة لأغلبيتها الجديدة . ويستغل المشككون في الأمم المتحدة مطالب هذه الأغلبية الجديدة ذريعة لتقويض هذه المنظمة وتقويض روح الانتماء الدولي . وكثيرا ما اتخذوا تدابير انفرادية لا تلائم سوى مصالحهم الوطنية .

ونحن نناشد تلك البلدان أن تعيد النظر في مواقفها تجاه الأمم المتحدة من أجل إحلال السلم العالمي ، ونقر جميعا بوجود مجال لتحسين منظمتنا . وإنني لعلسى يقين من أن بوسعنا العمل سويا لتحسين فعالية هذه المنظمة . وأن اتخاذ القرار ٢١٣/٤١ بتوافق الآراء خلال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، بشأن استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ، يشكل خطوة هامة صوب تحقيق هذا الهدف . وقد دعا الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة في العام الماضي الأمم المتحدة إلى :

"الإنهاء المبكر للمنازعات التي جرت ، لفترة طويلة ، على البلدان والشعوب الضالعة فيها مباشرة مآسي رهيبة وعاقبت نمو الثقة الدولية اللازمة لحل المشاكل العالمية الأوسع نطاقا" . (A/41/1 ، ص ٤) .

ويقوم أحد هذه النزاعات في الجنوب الأفريقي ، إذ أن الفصل العنصري الذي أدانته هذه المنظمة بوصفه جريمة ضد الإنسانية ما برح يشكل تهديدا للسلم والأمن في الجنوب الأفريقي . لقد لجأ نظام جنوب أفريقيا إلى عنف منقطع النظير ينطوي على إطلاق النار على المتظاهرين في وضوح النهار وعلى الاعتقالات الجماعية التي تشمل اعتقال الأطفال الأبرياء ، والفرض العنيف لحالة طوارئ قاسية . وفي شهر أيار/مايو من هذا العام بدأ ذلك النظام صفحة جديدة من القمع ، وذلك في أعقاب الانتخابات التي اشتركت فيها الأقلية البيضاء فقط . وقد أعلن السيد بوتس في زهوة انتصاره عن عزمه على الحفاظ على ثقافته وقم ظهر خصومه ، وخاصة المؤتمر الوطني الأفريقي .

وبينما يكشف النظام العنصري من وحشيته ضد الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، يحاول في الوقت ذاته أن يضلل العالم عن طريق عرض مقترحات هشة لاصلاح الفصل العنصري . فمقترحات بوتا الاخيرة لانشاء مجلس دستوري وطني ومجالس للخدمة الاقليمية بها تمثيل للسود ذات طابع تزويقي بحت ، وهي لا يمكن أن تضع نهاية للفصل العنصري ، بل ان المقصود بها هو اشراك الشعب الاسود في ترسيخ الفصل العنصري ، فلا عجب إذن أن ترفض الاغلبية الافريقية وحركات تحررها هذه المقترحات . وأود أن أوكد أن الفصل العنصري شر لا يمكن اصلاحه ، وإنما يجب استئصاله .

وفي محاولة محمومة للإبقاء على حكم الاقلية وصرف الانتباه عن جرائمه الداخلية ، يستمر بوتا في شن غارات قاتلة على دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى ، فقد هوجمت كل دولة في تلك المنطقة الفرعية : بوتسوانا ، وليسوتو ، وموزامبيق ، وسوازيلند ، وزامبيا ، وزمبابوي . أما انغولا فقد غزتها جنوب افريقيا في مناسبات عديدة واحتلت أجزاء من اراضيها .

كما أن عصابات حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا مستمرة في أعمالها دون رادع في موزامبيق وانغولا على التوالي . ويقدر الخراب الذي لحق بتلك الدول على يد النظام العنصري وتلك العصابات بأكثر من ١٠ ملايين دولار على مدى السنوات الخمس الماضية . ويزيد على ذلك ممارسة الضغط الاقتصادي ضد دول المواجهة والدول المجاورة الأخرى تنفيذا لهدف نظام الفصل العنصري في ارهاب هذه الدول حتى تكف عن تأييدها للنضال التحرري ضد حكم الاقلية .

ويزيد من خيبة الامل أن جريمة الفصل العنصري تقترب في القرن العشرين أمام أعين العالم المتمدين . إن هذه الجريمة ضد البشرية قد وثقت تماما وفضحت ونوقشت يوما بعد يوم في المحافل الدولية وفي حجرات المعيشة في الكثير من البيوت في جميع أرجاء العالم . كما قدمت الاحتجاجات الى الحكومات في جميع القارات ، لكن يبدو أن ذلك كله لم يلق آذانا صاغية . ويبدو أن العالم يتجاهل تماما نداءات الشعب المضطهد في الجنوب الافريقي ، إذ لا يوجد أي تحرك لإيقاف هذه الجريمة النكراء ، ناهيك عن معاقبة مرتكبيها .

ولا شك أن الاجيال القادمة سوف تتساءل كيف استطاع جيلنا أن يقف مكتوف الايدي إزاء ارتكاب هذه الجريمة المقيتة ، تماما كما نتساءل نحن الآن كيف وقف الجيل الماضي مكتوف الايدي في مواجهة جرائم هتلر ضد اليهود . إننا نحث الدول الاعضاء والمجتمع الدولي قاطبة أن يعمل في حسم وعلى نحو جماعي لوضع حد لهذه الاعمال اللاانسانية التي لا تطاق في الجنوب الافريقي .

ومن المشجع أن نلاحظ أن الرأي العام في الكثير من بلدان اوربا الغربية وفي الولايات المتحدة ، التي لها روابط قديمة مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، يتحول على نحو متزايد ضد الفصل العنصري . فالبرلمانات والمشرعون والنقابات العمالية والمنظمات النسائية والشبابية تمارس الضغط على حكوماتها كي تتخذ اجراءات عملية ضد الفصل العنصري .

وقد تشجعنا أيما تشجيع ، على سبيل المثال ، من جراء مجموعة العقوبات ضد جنوب افريقيا التي وافق عليها الكونغرس الامريكي متخطيا حق النقض الرئاسي . ويحدونا الأمل أن تكون حكومة تلك البلدان عند مستوى توقعات شعوبها وتطلعات ضحايا الفصل العنصري .

وأود أن أؤكد أن شعب تنزانيا - بل وشعوب القارة الافريقية بأكملها - تشعر بأسى بالغ إزاء محنة الاغلبية المضطهدة في جنوب افريقيا وناميبيا . وإننا لن نعتبر استقلالنا وحریتنا كاملين مادام الفصل العنصري قائما في جنوب افريقيا والاستعمار الوحشي مستمرا في ناميبيا . ومن ثم فإننا نؤيد تأييدا مطلقا حق شعبي الغالبية في هذين البلدين وجهودهما من أجل استعادة حریتهما وكرامتهما بكل الوسائل الممكنة ، بما في ذلك الكفاح المسلح اذا اقتضى الامر .

إنني أدرك أن هناك دولا يدفعها مقتها للعنف الى الاحجام عن تأييد النضال المسلح من أجل التحرر ؛ وهو موقف نجد من الصعب علينا أن نتفهمه ، لاننا نعتقد أن من حق كل من يقع ضحية لجريمة عنف أن يدفعها عن نفسه دفعا عنيفا ؛ ولكننا نحترم موقف هذه البلدان ، ويحدونا الأمل مع ذلك أن تؤيد تلك الدول الدعوة الى فرض عقوبات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا ، فهذا هو السبيل السلمي الوحيد المتبقي لإنهاء

الفصل العنصري . إن هذا الضغط الاقتصادي سوف يدفع نظام جنوب افريقيا الى التخلي عن الفصل العنصري . وبغير هذا الضغط لن تتخلى جنوب افريقيا عن نظام الفصل العنصري . ونحن ندرك أن تلك العقوبات سوف تضر جيران جنوب افريقيا ودول خط المواجهة . لذلك فإن فرض هذه العقوبات ينبغي أن يواكبه برنامج عملي لدعم هذه الدول ضد آثار الجزاءات ، بما في ذلك تلك الجزاءات التي سيفرضها عليها نظام الفصل العنصري بدافع اليأس . وسيقتضي الأمر تضحيات بالغة ، ولكن حدة هذه التضحيات ستقل اذا طبقت الجزاءات على نحو عالمي ونفذت تنفيذا جادا .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشيد بتلك الدول التي أبدت تضامنا مع الجماهير المضطهدة في الجنوب الافريقي عن طريق فرض مجموعة متنوعة من العقوبات ضد جنوب افريقيا . وقد شجعنا بوجه خاص تلك العقوبات التي فرضتها بلدان الشمال واستراليا ونيوزيلندا وكندا وبعض بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

ومن غير المقبول أن تظل ناميبيا تحت الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا على الرغم من أن الأمم المتحدة قد أنهت انتداب نظام الفصل العنصري منذ ٢٠ عاما مضت . لقد أظهرت جنوب افريقيا ازدراءها التام للأمم المتحدة وتجاهلها الكامل لها برفضها تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونحن نعتبر أن سيامة ربط امتقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا خاطئة أساسا ومعيبة عمليا . فبالإضافة الى زيادة معاناة الشعب النامبي تحت حكم جنوب افريقيا الوحشي ، فإن هذه السيامة انطوت على رسالة الى النظام مفادها أن لديه مؤيدين أقوياء يمكن أن يعول عليهم في ممارسته لسيامته القائمة على الفصل العنصري وزعزعة الاستقرار .

إن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الوحيد المقبول دوليا من أجل التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا ، إن ذلك القرار ، الذي يحظى بتأييد جميع الدول الاعضاء ، لا يقيم أي صلة بين امتقلال ناميبيا وبين انسحاب القوات الكوبية ، ومن ثم فإننا نؤيد جهود الأمين العام من أجل حمل الأطراف المعنية على البدء بتنفيذ ذلك القرار ، ونؤكد من جديد تأييدنا التام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الحقيقي والوحيد لشعب ناميبيا في نضاله لتحرير بلده من الاحتلال الاستعماري .

إن الأمم المتحدة لا يمكن أن تتصل من واجبها ودورها التاريخي في مساعدة جنوب افريقيا وناميبيا على التحرر . إن الوقت الذي يمكن فيه تحقيق تغير ملمسي أو أقل عنفا يمضي سريعا ، وما لم يتخذ المجتمع الدولي اجراء حاسما فإن الحالة في الجنوب الافريقي ستزداد تدهورا وتؤدي الى المزيد من إراقة الدماء . ونحن على عيونا التزام أخلاقي بتفادي الوصول الى هذه الحالة .

وتشعر تنزانيا بالاسى أيضا لوجه الظلم التي يشهدها الشرق الاوسط . فقد مضى ما يقرب من أربعين عاما منذ أن طرد الشعب الفلسطيني بالقوة من وطنه . ومضت عشرون عاما على احتلال اسرايل غير المشروع للأراضي العربية . ونحن نطالب بحزم بانسحاب اسرايل الكامل وغير المشروط من هذه الأراضي ، ونؤكد مجددا تأييدنا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . كما يحدونا أمل صادق في ايجاد تسوية سلمية للصراع بين المملكة المغربية والجمهورية المحراوية العربية الديمقراطية . ونحن نأمل أن يسمح لشعب تلك الجمهورية بتقرير شؤونه بحرية بغير تدخل خارجي .

وتوجد أيضا في أجزاء أخرى من العالم صراعات اقليمية تتلاقى أو تتعارض بشأنها مصالح الدول الكبرى . وفيما يتعلق بأفغانستان وقبرص ، يسرنا أن نلاحظ الالتجاء الى المساعي الحميدة للأمين العام لحماية الطابع غير المنحاز لهذين البلدين .

ونعتقد فيما يتعلق بكمبوتشيا أن التسوية السلمية التي يشترك فيها جميع الأطراف ينبغي التوصل اليها بغير تدخل خارجي . فمن شأن ذلك أن يؤدي الى إقامة بلد مسالم ومستقل وغير منحاز . ونحن نعتقد أن الاقتراح ذا الثماني نقاط الذي طرحتة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية والمقترحات التي طرحتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يشكلان عنصرا هاما لهذه التسوية .

ونحن نعرب عن أسفنا لتفاقم الحالة في امريكا الوسطى نتيجة التدخل الخارجي ، ونؤيد جهود نيكاراغوا شعبا وحكومة في الدفاع عن سيادتهما . ولاشك في أن

خطة غواتيمالا للسلام التي وقَّع عليها من جانب خمسة من زعماء امريكا الوسطى فسي
٧ آب/اغسطس ١٩٨٧ تستحق تاييدنا الكامل .

كما نشعر بالقلق ايضا إزاء التوتر في شبه جزيرة كوريا . ونعتقد أن انسحاب
جميع القوات الأجنبية من شبه الجزيرة يعد شرطا هاما لاستقرار المنطقة . وينبغي
تشجيع الحوار بين كوريا الشمالية والجنوبية ، وعقد محادثات ثلاثية بين جمهورية
كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا والولايات المتحدة .

إن لتنزانيا علاقات دبلوماسية مع العراق وايران كليهما . ويكن شعبنا مشاعر
ودية إزاء حكومتي هذين البلدين وشعبيهما . ونحن نجدد نداءنا اليهما بايجاد تسوية
سياسية لنزاعهما ولوقف الحرب بينهما ، ونحث جميع الدول الكبرى على الامتناع عن
اتخاذ أي تدابير من شأنها تمعيد الحرب وايجاد تهديد أكثر خطورة للسلام الاقليمي
والعالمي . ونحن نحث بمفء خاصة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن على تحمل مسؤوليتهم
الجماعية والعمل متحدين في سبيل ايجاد تسوية سلمية لهذا الصراع .

إننا نطالب بالتخلي بالحكمة كيما يتمنى ايجاد حلول سلمية لكل هذه
الصراعات ، إذ أن السلم العالمي يتعزز كثيرا دون شك عندما تلتزم جميع الأمم
التزاما دقيقا باحترام سيادة الأمم الأخرى واستقلالها وبالامتناع عن التدخل في شؤون
الآخرين الداخلية . ولا ينبغي اللجوء مطلقا الى التهديد بالقوة أو استخدامها وسيلة
لتسوية النزاعات . وينبغي أن نحترم جميعا بكل دقة معايير القانون الدولي التي
تحكم العلاقات بين أمم ذات سيادة ومستقلة .

ويمثل سباق التسلح ، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، تهديدا خطيرا آخر
لبقاء البشرية . ففي كل عام يهدر ما يزيد على تريليون دولار من دولارات الولايات
المتحدة على هذا السباق غير المجدي ، وتهدد الموارد التي يمكن استخدامها للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية في شئافس يهدد بقاء البشرية ذاته .

لقد كان بعضنا يأمل أن يؤدي الوقف الاختياري السوفياتي للتجارب النووية الى
الشروع في عملية تفضي الى الحظر الشامل للتجارب النووية . غير أن هذه الفرصة ضاعت

لألف . ولاتزال التجارب النووية تجرى من جانب جميع الدول النووية . وإن تدرانيا
بوصفها ، دولة مشتركة في مبادرة السلم للأمم المتحدة ، تجدد نداءها الى السدول
النووية ، وخاصة الدولتين العظميين ، بوقف التجارب النووية وحظر سباق التسلح في
الفضاء . ونحن نهيب باسم البشرية باحترام حقنا في الحياة التي تهدده الآن الاسلحة
النووية .

لقد قوى من عزائمتنا الاتفاق الذي تم التوصل اليه من الناحية المبدئية بين
الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لازالة القاذف المتوسطة المدى في اوروبيا .
ونحن نرى ان هذا الاتفاق يشكل خطوة اولية موب الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح
العام والكامل .

ولما كان السلم والفقير لا يمكن ان يتعايشا ، فإن التخلف الاقتصادي للعالم
الثالث يشكل تهديدا للسلم العالمي . فبينما يرغل كلك البشرية في الرخاء يفرق
شفاها الاخران في الفقر المدقع ، ويعاني مئات الملايين من أبناء شعوبنا من الجوع
والمرض والجهل . ومن المفارقات ان ذلك لا يحدث بسبب افتقار العالم الى الموارد
اللازمة لمواجهة احتياجات البشرية بأسرها .

لقد قالت لنا البلدان الفنية الصناعية إن اعادة توزيع موارد العالم على
نحو عادل لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال مزايا التجارة الحرة . ولكننا جميعا نعرف
تماما ان دعاء ما يسمى "بالتجارة الحرة" هم أنفسهم الذين يتخذون تدابير حمائية
قوية ضد صادرات البلدان النامية . ونتيجة لهذه التدابير ، فإن بلدان العالم
الثالث تحرم من الوصول الى اسواق البلدان الصناعية ، وتظل أسعار صادراتها من
السلع الأساسية منخفضة ، في حين ترتفع أسعار السلع المصنعة المستوردة من البلدان
الصناعية بصفة مستمرة . وقد أدى ذلك الى شروط غير مواتية للتبادل التجاري والتي
عجز حاد في ميزان المدفوعات وتزايد عبء الديون بالنسبة لبلداننا .

فمن المقدر ، على سبيل المثال ، ان العالم الثالث مدين للبلدان المتقدمة
النمو بنحو ١٠٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وفي ١٩٨٥ وحدهما دفعت

البلدان النامية ١١٥ بليون دولار خدمة للديون ، ولم تطلق سوى ٤١ بليون دولار في شكل قروض جديدة . وبعبارة أخرى ، كان هناك تدفق خالص يقدر بـ ٧٤ بليون دولار من الجنوب الفقير الى الشمال الغني . كما انخفضت عائدات التصدير للبلدان النامية غير المنتجة للنفط من ١٠٤ بلايين دولار في ١٩٨٠ الى ٨٧ بليون دولار في ١٩٨٥ ، حيث يرجع ذلك الى انخفاض اسعار السلع الاساسية التي تقوم بتصديرها . وهكذا كان على البلدان النامية ان تدبر ، بالاضافة الى عائداتها التصديرية ، مبلغ ٢٨ بليون دولار وذلك لخدمة ديونها فقط . إن هناك حاجة ملحة لأن يناقش الدائنون والمدينون هذه المشكلة الخطيرة بهدف التوصل الى حلول يقبلها الطرفان .

إن تدفق الموارد المتزايد من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية عن طريق خدمة الدين ، ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية ، يؤديان إلى تفاقم الحالة الاقتصادية الحرجة بالفعل في العالم الثالث . وهذه نتيجة مباشرة للنظام الاقتصادي الحالي غير المنصف ، الذي يخدم مصالح البلدان الصناعية الغنية وحدها ، والذي أخفق في الاستجابة بفعالية لجهود التنمية في البلدان النامية . وهذا هو السبب في تزايد اتساع الهوة بين الشمال الفنى والجنوب الفقير عاما بعد عام .

من الواضح إذن أن نجاح جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية ، فرادى وجماعات على حد سواء ، من خلال التعاون بين الجنوب والجنوب ، سوف يعتمد إلى حد كبير على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي القائم . وهذا هو أساس مطالباتنا بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

إننا ، نحن بلدان العالم الثالث ، قد أبدينا دوما رغبتنا في التفاوض مع زملائنا في الشمال بشأن هذه القضية الهامة . ونحن نستشعر مسي الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة من شأنها أن تنهض بتنمية البلدان النامية ، وإقامة علاقات أكثر إنصافا بين الشمال والجنوب . لكن جهودنا غالبا ما يحبطها الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض البلدان المتقدمة ، التي تود أن تتمسك بموقفها المتميز على حساب الأغلبية التي يرهقها العناء .

إننا نناشد تلك البلدان أن تعيد النظر في موقفها لمصالح العدالة والرخاء للبشر أجمعين . كما نعتقد أيضا أن الأمم المتحدة عليها التزام أدبي بأن تكفل نجاح النضال من أجل إقامة نظام عالمي أكثر انصافا ، حتى يمكن انقاذ البشرية من الجوع والحرمان والفقر المدقع .

لذا ، نطالب بالبدء المبكر في إحياء المفاوضات العالمية الشاملة الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويجب أن تركز هذه المفاوضات تركيزا خاصا على التغييرات الهيكلية في مجال التجارة والتنمية ، وعلى إزالة الحواجز التجارية ، لا سيما بالنسبة لصادرات البلدان النامية . كما ينبغي أيضا إعادة هيكلة النظام

النقدي والمالي الدولي . وينبغي أن تأخذ عملية الهيكلة هذه في الاعتبار ، بين أمور أخرى ، ضرورة توفير موارد تنمية ملائمة ومؤكدة للبلدان النامية حتى يمكن التعجيل بتنميتها . وينبغي بذل الجهود سعياً إلى التوصل بمصفا خاصة ، وفي أسرع وقت ممكن ، إلى تحقيق الهدف المتفق عليه منذ أمد طويل بشأن تخصيص ٠.٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية .

إن مفتاح شفاء شخص مريض هو ارادته وتصميمه على الحياة . وهذا ينطبق أيضاً على الانتعاش الاقتصادي . وقد برهنت أفريقيا على رغبتها بل وإصرارها على تحقيق الانتعاش الاقتصادي ، وذلك باعتمادها لبرنامج أولويات الانتعاش الاقتصادي لأفريقيا في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٨٥ . ويركز هذا البرنامج على الحاجة إلى مزيد من التعاون بين البلدان الأفريقية . ومع ذلك ، فإننا ندرك أن تأييد المجتمع الدولي أمر ضروري لتنفيذ البرنامج . وفي الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة لهذه الجمعية أعرب العديد من البلدان المانحة عن استعدادهم للمساعدة . وأود أن اغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن خالص تقديرنا للبلدان والمنظمات الدولية ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على المساعدة التي قدمت حتى الآن . ويجدوننا الأمل في أن يسارع الآخرون بتوفير هذه المساعدة في أقرب وقت ممكن .

وأحب أن أختتم كلمتي بأن أؤكد من جديد ثقة تخزانينا في الأمم المتحدة . فنحن نعتقد أن الأمم المتحدة لديها امكانية هائلة لصيانة السلم الدولي ، وللنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب كافة . صحيح أن هذه المنظمة تعاني من بعض المشاكل ، التي يهدد بعضها أحياناً وجود المنظمة ذاته ، لكننا لا يجوز أن نستسلم للإحباط أو التشكك أو اليأس . فالمشالية التي أدت إلى مولد الأمم المتحدة لا تزال مألحة قوية ، كما أن المبادئ التي قامت عليها المنظمة لا تزال صحيحة صادقة .

علينا إذن أن نسعى جاهدين إلى إقامة نظام عالمي مستقر وقوي ينهض على أساس مبادئ المساواة في السيادة . وعلينا أن نكرس أنفسنا من جديد لقضية تعزيز التعايش والتعاون والتكافل ، وأن نشترك معاً في العمل البناء من أجل جعل منظماتنا رمزا

ومنبرا لتطور نظام للسلم والامن العالميين ، نظام يراعي مصالح وتطلعات البلدان والشعوب جميعا مراعاة كاملة ويساعد على تعزيزها .
وإنني أجدد هنا تعهد تنزانيا بالتعاون في مواجهة التحدي الذي نواجهه لتحقيق هذا الهدف النبيل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

أود أن أشكر رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة على البيان الهام الذي أدلى به توا .
أصطحب السيد على حسن مويني ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، إلى خارج
قاعة الجمعية العامة .

خطاب الكوماندور دانييل اورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مستمع الجمعية العامة الآن

إلى خطاب رئيس جمهورية نيكاراغوا .

امطبخ الكوماندور دانييل اورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا ، إلى

قاعة الجمعية العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية

العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بسعادة القائد دانييل اورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا ، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيسي اورتيغا سافيدرا (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تحية لذكرى

ارنيستو غيفارا ، الذي يصادف اليوم الذكرى السنوية العشرين لتضحيته بحياته .

يحدثنا الكتاب المقدس بأن قابيل قتل هابيل في أول مواجهة بين أعضاء النوع

البشري ، إذ تملك الحسد والكبر قابيل فحفزاه إلى ارتكاب تلك الجريمة . وقال قابيل عندما سُئل عن أخيه في ذلك الوقت : "أحارس أنا لأخي ؟" .

لقد برزت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود في أعقاب الحرب العالمية الثانية

بغية تجنب المزيد من الحروب ، حتى لا يقتل أمثال قابيل الملايين من أشباه هابيل ، ولكي يصبح من واجب كل منا جميعاً فوق هذه الأرض أن يكون حارماً لأخوته .

ولكن حروباً جديدة نشبت في مختلف امقاع المعمورة ، ووقع الملايين منا نحن

البشر أهل البلدان النامية ، ولا نزال نقع ، ضحية لهذه الحروب . فقد حدثت منذ عام ١٩٤٥ عشرات من أعمال التدخل ضدنا نحن شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وراح

الملايين من الرجال والنساء والاطفال ضحايا لتلك السيئات .

إن الشمال ، الذي يدوس الجنوب بالاقدام ويسحقه ، لا يزال يفرض نوع العلاقات

الذي يروق له ، ويدافع بعناد عن نظام دولي غير عادل ، بما في ذلك التجارة غير المتكافئة ، والديون الخارجية ، والتدابير الحمائية ، واغلاق الأسواق كلياً ، وممارسة الضغوط على الحكومات وهيئات التعاون المتعدد الاطراف ، وابداء الزرابة

والإغفال لميثاق الأمم المتحدة وهيئاتها وللنظام القانوني الدولي . ولا شك في أن كل هذا ينتهي بشعوب البلدان النامية إلى العجز عن الدفاع عن نفسها .

ووسط هذه المعاناة كلها ، فإننا نرحب ونشيد بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة صوب اتخاذ خطوات تكفل نزع السلاح ، بما في ذلك حظر الأسلحة النووية والكيميائية ومن ثم إزالتها .

غير أننا ، كعضو في حركة بلدان عدم الانحياز ، نشعر بالقلق إزاء الحروب التي تدور رحاها بين الشعوب الشقيقة . ونحن نضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي الذي يطالب بوقف الحرب بين إيران والعراق ، ونشدد على خطر وجود وحشد قوات عسكرية أجنبية في الخليج .

وكبلد غير منحاز أيضا ، فإننا نسال أنفسنا عما نفعله وعما يسعنا أن نفعله لنحول دون وفاة ما بين ٢٠ إلى ٢٥ مليون طفل دون سن الخامسة كل عام ، نتيجة لسوء التغذية والأمراض وهي وفيات يمكن تجنبها بسهولة ، حسبما جاء في تقرير براننت . أما لآخر الاحصائيات - أي احصائيات عام ١٩٨٦ - فإنها تنبؤنا بوفاة ١٤ مليون طفل في سن الخامسة نتيجة للأمراض وسوء التغذية .

ومن هذا العدد ، ينتمي ٢٥٠ ٠٠٠ طفل إلى البلدان الصناعية ، أي ٧١ في المائة من المجموع الكلي ، في حين ينتمي ٨٥٠ ٠٠٠ ١٣ طفل ، أي ٩٨,٣ في المائة من المجموع الكلي . إلى البلدان النامية . فمن ذا الذي يدافع عن هذه المجازر التي تسببت في موت ما يربو على بليون طفل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ؟ من ذا الذي سيضع نهاية حاسمة ونهائية لسياسة الفصل العنصري المهلكة ولعمليات قتل سكان جنوب افريقيا التي تمارس يوميا ؟ من ذا الذي سيضع نهاية للقهر في شيلي وباراغواي وهايتي ؟ من ذا الذي يشغله هذا ؟ إما أن تتخذ بلدان الشمال والمجتمع الدولي اجراء ملموما لتلبية المتطلبات العادلة لتلك الشعوب ، وإما أنها ستواصل مواجهة الامر الواقع المتمثل في التغيير ، والحركات الشعبية والثورة .

إن الشعوب لن تنتظر حتى تحصل على إذن بالقتال ، والكفاح والنصر ، ولكنها ستدفع بعملياتها الرامية إلى التغيير ، وعندئذ سيرتفع العويل وقرض الأسنان من جانب أولئك الذين لم يودوا أبدا الإنصات إلى الشعوب ، وكانوا شركاء لربانية القهر . تلك هي الحال في بلدي نيكاراغوا ، حيث نصبت الولايات المتحدة دكتاتورية سوموزا بعد أن تدخلت عسكريا واغتالت ماندينو . ولقد قاتلنا نحن أهل نيكاراغوا ضد تلك الدكتاتورية التي اقامتها الولايات المتحدة ، وشجعته ودافعت عنها الولايات المتحدة ، وسلحتها ومولتها الولايات المتحدة ، قاتلناها كي نفوز بالحرية التي أنكرت علينا .

في ذلك الوقت لم تكن الولايات المتحدة تهتم بالحرية في نيكاراغوا ، في ذلك الوقت لم تكن الولايات المتحدة تهتم بحقوق الإنسان في نيكاراغوا ، في تلك الايام لم تكن الولايات المتحدة تعبا بالافتقار إلى العدالة ، أو تكثر بالآلاف السجناء الذي رُج بهم في السجون ، التي قضيت فيها أنا شخصا سبع سنوات كاملة ، دون أن يتردد صدى أي قلق من جانب قادة الولايات المتحدة بشأن تلك السجون التي كنا نحن النكاراغويون نعاني فيها ، لا بشأن عمليات القتل والتعذيب التي تفترسنا نحن النيكاراغويين .

ودون أن نطلب إذننا من الولايات المتحدة ، وعلى رغم سياستها وارادتها أطحنا بدكتاتورية سوموزا ، لا من أجل الظفر بحريتنا فحسب ، وإنما أيضا من منطلق الامل في

إقامة نوع جديد من العلاقة مع الولايات المتحدة ، علاقة تتسم بالاحترام المتبادل ، وليست علاقة السيد بالعبد كما كانت الحال في فترة حكم سوموزا ، علاقة بين شعب وشعب ، بين أمة وأمة ، بين دولة ودولة . هذا ما أردناه وما نريده ، علاقات تتسم بالاحترام مع الولايات المتحدة . بل إننا فوق ذلك أردنا ونريد علاقات ودية مع الولايات المتحدة . ولكن رد الولايات المتحدة هو محاولة انتزاع حريتنا التي ظفرنا بها بشق الأنفس ، وإعادة الحرس السابق لسوموزا إلى نيكاراغوا لتولي الحكم هناك .

فمنذ ست سنوات وتسعة أشهر والولايات المتحدة لا تفتأ تحاول سحق ثورة نيكاراغوا ، منتهكة بذلك المبادئ الأخلاقية والقوانين الدولية ، بل وقوانين الولايات المتحدة نفسها .

إن رئيس الولايات المتحدة مسؤول عما يزيد على ٧١٤ ٤٥ من الضحايا في الأرواح في بلدنا وعن خسارة تبلغ ٢,٨٢١ بليون دولار من ناتجنا القومي الإجمالي ، تترتب كلها على سياسة الولايات المتحدة في نيكاراغوا . لقد استنزفت الولايات المتحدة شعب نيكاراغوا وألحقت أضرارا فادحة باقتصاد نيكاراغوا . إن هذه السياسة من جانب الولايات المتحدة لم تغد شعب نيكاراغوا على الإطلاق ، ولكنها اصطدمت ببسالة شعب نيكاراغوا وباصراره وشجاعته وبطولته .

إن سياسة إقامة جيش من المرتزقة كانت ترمي إلى الإطاحة بالحكومة الشرعية في نيكاراغوا ، ولكن هذه السياسة باءت بالفشل . لقد خففت الولايات المتحدة عدد جيشها المرتزق في نيكاراغوا إلى ٦ ٥٠٠ مرتزق ، بينما كانت تود له أن يكون قد بلغ الآن ٣٠ ٠٠٠ . غير أن كل ما لديها الآن هو ١٦ ٠٠٠ لاجئ في هندوراس وعدد مماثل لهم في كوستاريكا ، بالإضافة إلى ٦ ٥٠٠ مرتزق ، أو مقاتل من أجل الحرية كما يطلق عليهم الرئيس ريفان . إلا أن عدد هؤلاء أخذ في النقصان طوال الوقت ، إما لأنهم يموتون في المعارك أو لأنهم يقبلون سياسة العفو التي أصبحت سارية المفعول منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ لكل من يود أن يتقبلها .

لقد فشلت سياسة الولايات المتحدة ، وأصبح الوقت يتسرب من الرئيس ريفان ، لأن فترة ولايته الثانية توشك على الانتهاء وليس أمامه الآن سوى بضعة أشهر قبل أن يترك

رئاسة الولايات المتحدة . وقد كانت هذه العناصر الموضوعية ، ولا سيما فشل سياسة الولايات المتحدة في نيكاراغوا ، هي التي أدت إلى اتفاق اسكيبولاس . ذلك أننا عندما نتساءل بصراحة تامة عما كان سيحدث لو أن الولايات المتحدة حققت هدفها بسحق ثورة نيكاراغوا في بضعة أشهر - كما اقترحت على حكومتها هندوراس وكوستاريكا عندما أرادت إقامة المعسكرات هناك - يكون الرد هو أنها لو كانت قد سحقت الثورة النيكاراغوية كما سحقت شعب غرينادا لما حدث بعد ذلك شيء في أمريكا الوسطى .

إن بعض الناس تتأذى أسماعهم من قول الحقيقة ويعدمون القدرة على الإنصات إليها ، ولكن هذا شأنهم .

ويبدو لي أن المذنبين قد شعروا بالضيق . لقد ارتكبوا أعمال العدوان علينا وقتلوا شعبنا ، ولكنهم يئنزعجون الآن عندما تقال لهم الحقيقة ، التي يرجع الفضل إليها وإلى قدرة شعب نيكاراغوا على المقاومة في الحاق الهزيمة بسياسة الولايات المتحدة وقوات المرتزقة التابعة لها ، ومن ثم في إتاحة إمكانية توقيع اتفاق اسكيبولاس الثاني . كما يرجع الفضل في ذلك أيضا إلى دأب ومثابرة مجموعة كونتادورا وفريق الدعم اللذين استطاعا ، في إطار جهد أمريكي لاتيني حازم ، مواجهة سياسة التدخل التي تتبعها الولايات المتحدة .

إن اتفاق اسكيبولاس الثاني هو مك استراتيجي رفيع المستوى أملاه الحس السليم الذي يتمتع به زعماء أمريكا اللاتينية ، وهو ثمرة لجهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم .

وقد اتخذت نيكاراغوا عددا من الخطوات استجابة لتوقيع تلك الاتفاقات ، ولهذا فإن يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر القادم - وهو تاريخ انتهاء فترة الـ ٩٠ يوما للبدء في عملية تنفيذ الاتفاق - سوف يشهد توافر ظروف أفضل لإحراز تقدم في عملية التنفيذ هذه ، لأن نهاية فترة الـ ٩٠ يوما ليست نهاية للمفاوضات ، وإنما هي نقطة البدء في عملية المفاوضات .

وبالأمس قدمت الجمعية العامة مسانبتها الإجماعية لزعماء أمريكا الوسطى الذين وقعوا اتفاق اسكيبولاس . ونيكاراغوا تشكر الجمعية على هذا التضامن الذي يستهدف خدمة السلم . ونأمل أن تتمثل حكومة الولايات المتحدة لذلك القرار الصادر عن الأمم المتحدة ، لا بمجرد القول بأنها توافق على اتفاق اسكيبولاس الثاني ، وإنما نأمل أن نحترم الاتفاق بمراعاة الشروط الواردة فيه ، إذ أن حكومة الولايات المتحدة لم تبد حتى الآن أي إشارة إلى استعدادها لاحترام ذلك الاتفاق .

وقد بدأ ذلك واضحا عندما تحدث الرئيس ريفان من فوق هذا المنبر ذاته في وقت سابق في هذه الدورة للجمعية ، وكانت النغمة السائدة في حديثه هي نغمة عدم الاحترام لاتفاق اسكيبولاس الثاني ولزعماء أمريكا الوسطى . وفي بيانه الذي أدلى به بالأمس

أمام منظمة الدول الأمريكية ، أظهر الرئيس ريغان مرة أخرى عدم الاحترام لرؤساء أمريكا الوسطى وللاتفاق . فقد اعتمد نمطا من السلوك أدانته أعلى محكمة للعدل . إن بيان الرئيس ريغان بالامس هو انتهاك لميثاق منظمة الدول الأمريكية وميثاق الأمم المتحدة .

لقد ذهب الرئيس ريغان الى منظمة الدول الأمريكية ، كما فعل عندما جاء الى الامم المتحدة ، متشحا برداء القاضي الكبير لشعوب العالم . فمن ذا الذي فوخه هذه السلطة ؟ من الذي منح رئيس الولايات المتحدة هذه الصفة التمثيلية ؟ اسحوا لي أن أتناول جانبين ذكرهما في بيانه بالامس أمام منظمة الدول الأمريكية . وبيني الان اتفاق اسكيبولاس ، وها هي توقعات رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة عليه : الرئيس أوسكار آرياس سانثيز ، والرئيس خوسيه نابليون دوارتسي ، والرئيس فينسيو آريفايو ، والرئيس خوسيه أسكونا أويوس ، وتوقعي أنا . ها هي توقعاتنا الخمسة . ولا يوجد توقيع للرئيس ريغان . وإذا كان الرئيس ريغان يريد التدخل في عملية المفاوضات الخاصة بنا ، فليوقع على اتفاق اسكيبولاس . وعندئذ سيكون له كامل الحق في أن يتحدث عن الاتفاق كما فعل أمام منظمة الدول الأمريكية . ومنكون سعداء إذا وقع رئيس الولايات المتحدة على هذا الاتفاق . عندئذ سنشعر أن من حقه مناقشة المسألة مادام توقيعه موجودا على الاتفاق . إما أن يشرع في مناقشة هذه الأمور ويدلي بادعاءات ويحاول فرض ارادته فيما يتعلق باتفاق لم يوقع عليه ، فهذا دليل على عدم احترام أولئك الذين وقعوا الاتفاق ، لاننا قادة لبلدان مستقلة ذات سيادة . ولسنا مستعمرات أو مستعمرات جديدة للولايات المتحدة ؛ ولو كنا كذلك لكان من حق الرئيس أن يأتي ويقول إن الاتفاق ينقمه كذا وكذا من الشروط . ولكن ذلك كله غير صحيح . وأسوأ ما في الامر أنه لم يقرأ الاتفاق فيما يبدو . بل إنني واثق من أن الرئيس ريغان لم يعن حتى بقراءة الاتفاق .

إنني أقول ذلك لأنه قال إنه سيطلب تخصيص ٢٧٠ مليون دولار للمرتزقة ، وسيتوقف

تسليمه الفعلي لهذه الاموال الى المرتزقة على الطريقة التي سينفذ بها الاتفاق .

والفقر ٥ من اتفاق اسكيبولاس الثاني تقول :

"يتمين على حكومات دول امريكا الوسطى الخمس ان تطلب الى حكومات المنطقة والى حكومات الدول الواقعة خارج المنطقة ، التي تقوم سرا او علانية بتقديم مساعدات عسكرية او سوقية او مالية او دعائية او افراد او اسلحة او ذخائر او معدات الى القوات غير النظامية او حركات المتمردين ، ان تكف عن تقديم هذه المساعدات ، باعتبار ان ذلك من العناصر التي لا غنى عنها لتحقيق السلم الوطيد والدائم في المنطقة" .

ذلك كلام واضح جلي ، ثم تقول المادة :

"ولا يسري هذا على المساعدات التي توجه الى عمليات الإعادة الى الوطن او ، إذا لم يتسن ذلك - إعادة التوطين أو عمليات المساعدة الضرورية لإعادة إدماج الأشخاص الذين كانوا ينتمون الى تلك الجماعات أو القوات في الحياة الطبيعية" . (A/42/521 ، ص ٨)

وعندما يذهب الرئيس الى منظمة الدول الامريكية ، ويقول إنه سيطلب اعتماد ٢٧٠ مليون دولار ، ويقول أيضا إنه يؤيد الاتفاقات . فإنه يقع في تناقض تام صريح . فالاتفاقيات تنص بوضوح على أنه ينبغي على الرئيس ريجان ألا يقدم أية أموال جديدة الى القوات المرتزقة ؛ وأنه إذا أراد اعتماد أموال جديدة ، يجب أن تكون تلك الاموال مخصصة لإعادة التوطين أو الإعادة الى الوطن لغثات محددة من الناس ، منها على سبيل المثال أولئك الذين يقبلون العضو العام ويلقون السلاح ويواكبون عملية إقرار السلم . ويجب أن تعطى هذه الاموال للأمم المتحدة ، أو لمنظمة الدول الامريكية ، أو لاية منظمة أخرى تابعة للجنة الدولية للتحقق والمتابعة ، حتى يمكن ضمان انفاق هذه الاموال حقا في اغراض إعادة التوطين أو الإعادة الى الوطن . إن الرئيس ريجان يقول إنه يؤيد اتفاق اسكيبولاس ، وبعد ذلك يقدم اقتراحا ينهاض الاتفاق .

كذلك أشار الرئيس ريجان الى مسألة التسلح ، والقوى البشرية العسكرية ، والمستشارين العسكريين الاجانب ، وغير ذلك ، وقال إن الاتفاقية لا تفع هذه المسائل في الحسبان . ولكن الاتفاقية تنص بوضوح في الصفحة التاسعة منه على ما يلي :

"إجراء مفاوضات بشأن الامن والتحقق والحد من التسلح وتحديد

الاسلحة :

"ستواصل حكومات دول أمريكا الوسطى الخمس ، باشتراك مجموعة كونتادورا ممارسة منها لمهمة الوساطة ، المفاوضات بشأن نقاط الاتفاق المعلقة المتعلقة بالامن والتحقق والرقابة والواردة في مشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى" . (A/42/521 ، ص ٩)

وهنا نتحدث أيضا بكل وضوح عن الاستعداد لإخراج كل المستشارين العسكريين الاجانب من منطقتنا - عن استعداد حكومات دول أمريكا الوسطى للتعهد بعدم إجراء مناورات يشترك فيها مستشارون عسكريون اجانب ، وبألا تقيم قواعد عسكرية اجنبية على أراضي أي منا ، وبأن يستهدف التزامنا تحويل منطقة أمريكا الوسطى الى منطقة سلام

تخلو من أي وجود عسكري أجنبي . وقد أخذت هذه العناصر بعين الاعتبار في اتفاق اسكيبولاس الثاني ، ومن ثم فإن الرئيس ريغان مخطئ عندما يقول إن هذا غير صحيح . ويزعجنا أن يتخذ رئيس الولايات المتحدة موقف الاستهانة والزراية هذا من الاتفاق دون أن يكون على علم به ، ودون أن يقرأ نصه ويديره بعناية . إن ذلك يزعجنا حقاً ، لأن هذا هو رئيس دولة من أكبر دول العالم اقتصادية وعسكريا ، ومع ذلك فإن حديثه يشي بأن يحمل الأمر على محمل الخفة . إن هذا الموقف من رئيس الولايات المتحدة لا يسهم في تحقيق السلام ، بل إنني أرى أنه يزيد من دحض مصداقية الرئيس نفسه . أقول إن ذلك يزعجنا ، لأنه يكشف عن قرار واضح بالمضي قدما في سياسته مهما كانت النتائج ، وبالتالي فنحن مضطرون إلى أن نعتقد أن كلماته تمهيد لاستمرار وتصعيد سياسة لا تستبعد استخدام قوات الولايات المتحدة .

ومنطقيا ، ترفض نيكاراغوا بيان الرئيس ريغان أمام منظمة الدول الأمريكية . وينبغي ألا تنسى حكومة الولايات المتحدة أن شعب نيكاراغوا لم يهرب طالبا النجدة . لقد تعرضنا للعديد من الغزوات في القرن الماضي ، ولكننا نحن شعب نيكاراغوا ، واجهنا تلك الغزوات بالقتال والنضال مدافعين عن السلم ، ولم تأت السياسات التي تعتمد على القوة بأية نتائج . ويجب أن يكون ذلك واضحا ، لأنه عندما اعتمد كونغرس الولايات المتحدة مائة مليون دولار للمرتزقة ، كانت نتيجة تلك السياسة التي تقوم على القوة أن أغلقت جريدة "الابرنسا" في اليوم التالي في نيكاراغوا ، وبعد أيام قليلة طرد أحد الأساقفة ، وهو الأسقف الذي دافع عن سياسة التدخل التي تتبناها الولايات المتحدة وأيدها .

وقد كانت سياسة القوة التي مارستها الولايات المتحدة هي التي دفعتنا إلى إعلان حالة الطوارئ ، لأنها لم تشر سوى زيادة التشدد من جانبنا . ولولا اتفاق اسكيبولاس الثاني لما تمكنت نيكاراغوا من إتخاذ الخطوات التي إتخذتها . ويرجع الفضل إلى هذا الاتفاق في عدم فرض رقابة على الصحف التي توزع بحرية في بلادنا ، وفي أن استأنف راديو الكنيسة الكاثوليكية بثه . وفي قيام الحوار الوطني ، وفي قرارنا بوقف إطلاق النار ، وتأليف لجنة وطنية للمصالحة بالإضافة إلى ما إتخذناه من خطوات أخرى .

وإننا معشر النيكاراغويين نستطيع التوصل الى التفاهم بيسر فيما بيننا .
بيد أننا نعتقد أن الوقت قد حان لبدء حوار بين نيكاراغوا وبين حكومة الولايات
المتحدة ، مثلما بدأ الحوار بين حكومة السلفادور وبين المتمردين هناك . وعلى
الرغم من عدم وجود تشابه بين السلفادور ونيكاراغوا ، فإن هناك سابقة : ذلك أنه
قبل اتفاق اسكيبولاس الثاني ، دخلت حكومة السلفادور في حوار مع رجال العصابات
السلفادوريين . وهناك سابقة أخرى أيضا : فقبل اتفاق اسكيبولاس الثاني دخلت حكومة
نيكاراغوا في حوار مع حكومة الولايات المتحدة في مانزانيلو . هاتان هما
السابقتان ، وهما تتفقان مع الحقائق المختلفة في كل من الحالتين .

ليس هناك أي شيء يمكن أن نجنيه من التحدث مع قادة الثورة المضادة ، ولم ندخل في أي حوار معهم . وإذا كانت هناك رغبة حقيقية لمعالجة هذه المسألة معالجة جادة ، فلا بد وأن يجري الحوار بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة نيكاراغوا ، لأن من المرجح أن يختفي المرتزقة إذا واصلت الأمور سيرها الحالي من ناحية ، وبفضل الروح القتالية لشعبنا ، وبرنامج العفو العام لحكومة نيكاراغوا من ناحية أخرى . ومن ثمّ يمكننا أن نرى أن المشكلة ليست مشكلة مرتزقة في واقع الأمر ، لأنهم قد يختفون ، ولكن الولايات المتحدة ستستمر في سياستها القائمة على العدوان على نيكاراغوا ، وعندما لا يكون لديها مرتزقة فإنها ستستخدم القوات الأمريكية ذاتها .

إن المشكلة الحقيقية تكمن في مسلك حكومة الولايات المتحدة وموقفها من ثورة نيكاراغوا . وقد كان هذا الموقف واضحا تماما في برنامج ريفان قبل الانتخابات وقبل وجود هؤلاء المرتزقة . لقد دعا الرئيس ريفان في ذلك البرنامج السياسي إلى القضاء على ثورة نيكاراغوا قبل وجود المرتزقة . وهكذا فإن القضية ليست قضية الدخول في حوار مع قادة المرتزقة .

ومع ذلك ، هناك حوار يدور بالفعل بين المرتزقة الموجودين في نيكاراغوا والذين الحقت بهم قواتنا شرّ هزيمة مما دفعهم إلى انتهاء فرصة العفو العام . وهكذا نجد أن الحوار يجري بالفعل للتشجيع على قبول العفو العام . فما هو إذن الغرض من الدخول في محادثات مع قادة المرتزقة من الكونترا ؟ لا نرى أية فائدة من ذلك ، لأن هذه السياسة بمجملها هي من صنع وتنفيذ حكومة الولايات المتحدة . إن المرتزقة يمكن أن يختفوا تماما كما قلت ، ولكن حكومة الولايات المتحدة ستواصل استخدام أساليب أخرى . ومادامت الولايات المتحدة لم تعدل سياستها نحو نيكاراغوا فمن الممكن أن تفرض حصارا عسكريا ضدنا ، وقد توجه إلينا ضربات "باترة" وربما نتعرض لغزو عسكري .

لذلك فإن الشيء المنطقي هو استئناف الحوار . وأقول "استئناف" لأن هناك سابقة لذلك . لقد دار حوار بالفعل بيننا وبين حكومة الولايات المتحدة . فقد استقبلنا

وزير الخارجية الأمريكية هولتز في ماناغوا وتكلمت معه . وكانت هناك لقاءات أخرى في مانزانو بالمكسيك ومحادثات قطعتها الولايات المتحدة فجأة .

ومادمننا قد دخلنا في حوار بالفعل ، لماذا لا نجلس معا مرة أخرى في حوار

جديد ؟

إنني أوجه دعوة الى رئيس الولايات المتحدة من هنا من محفل الامم المتحدة هذا . فبعد ٢٥ يوما تبدأ من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ينبغي للولايات المتحدة ونيكاراغوا أن تشرعا في حوار شنائي غير مشروط من أجل التوقيع على اتفاقات توقّر الامن للدولتين وتجعل من الممكن تطبيع علاقاتها الشائبة .

لماذا ينبغي أن يحدث هذا بعد ٢٥ يوما اعتبارا من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ؟ الرد على ذلك أنه سيبدأ في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر تنفيذ الاتفاقات المشار اليها . وسيعقب ذلك فترة ٣٠ يوما يبدأ في نهايتها اجتماع لجنة التحقق والمتابعة الدولية ، بمشاركة الامم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومجموعة كونتادورا وفريق الدعم وبلدان أمريكا الوسطى ، وذلك لتحليل التقدم المحرز في تنفيذ تلك الاتفاقات . لذلك نرى أن من الواجب أن تتاح لحكومة الولايات المتحدة فرصة لكي تحترم تنفيذ تلك الاتفاقات دون أن تتدخل فيه ، ثم ننتظر التحليل الذي ستتوصل اليه لجنة التحقق والمتابعة الدولية . ويمكن إذن أن يبدأ الحوار بعد خمسة أيام من ذلك التاريخ ، بعد أن تكون الولايات المتحدة قد نظرت في التحليل المشار اليه . ويمكننا بعد ذلك مواصلة الحوار من النقطة التي كنا قد توقفنا عندها .

وآمل ألا يتصرف رئيس الولايات المتحدة على النحو الذي تصرف به وفده اليوم . عندما خاطب الرئيس ريفان الجمعية العامة استمع اليه وفد نيكاراغوا . إننا لا نخشى الكلمات ولا نخشى المناقشات السياسية والايديولوجية . ومنذ عام مضى ، جلست أنا شخصيا في هذه القاعة واستمعت الى الرئيس ريفان .

وآمل ألا يكون رد الرئيس ريفان على هذا الاقتراح الخاص بإجراء حوار شنائي بنفس الطريقة التي اتبعها وفده اليوم هنا في قاعة الجمعية العامة . أتمنى

لَا يتسرّع الرئيس ريفان برفض هذا الاقتراح ، بل أرجو أن يفكر فيه تفكيراً مليّاً .
 وليسأل نفسه لماذا فحى مواطنون أمريكيون مثل بنجامين ليندر وبرايان ويلسون
 بدمائهم من أجل منع المزيد من إراقة الدماء في نيكاراغوا ؟ وليسأل الرئيس ريفان
 نفسه لماذا أصدر المؤتمر الوطني للأساقفة الكاثوليك في الولايات المتحدة ورؤساء
 الكنائس الإنجيلية رسائل عديدة طلبوا اليه فيها إنهاء لسياسته تلك . وليسأل رئيسي
 الولايات المتحدة نفسه لماذا قضى القس الكاثوليكي روى بورجوا عدة أشهر في أحد سجون
 لويزيانا تحت حراسة مشددة . وهناك قساوسة كاثوليك آخرون سجناء بسبب معارضتهم
 المدنية لسياسة الموت التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة حيال نيكاراغوا .
 أرجو ألا يتسرّع الرئيس ريفان ويرفض هذا الاقتراح . وليتذكر ، قبل التشاور
 مع الذين يعطونه أفكار العنف والتشدد كالخيارات العسكرية التي تشمل من بين أمور
 أخرى الغزو السافر ، إن شخصية رامبو لا توجد إلا في الأفلام السينمائية .

وفي فييت نام كانت النتيجة هي موت آلاف الغييتناميين وكذلك ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ شاب امريكي أرسلوا إلى فييت نام ليموتوا هناك ، ولولا ذلك لاصبح اولئك الشباب من مواطني الولايات المتحدة اليوم علماء أو مرّبين أو تقنيين أو رجال دين أو رياضيين أو مزارعين أو أطباء .

فالشعوب لا تريد أمثال "رامبو" ، الشعوب تريد رجال سلام .

وقبل الردّ على اقتراحي لاجراء حوار شنائي ، نأمل ألا يندفع الرئيس ريفان ويرد بأي شيء . فليتدبر الامر ، ونسأل الله أن يلهمه الصواب ويهديه إلى طريق السلام ويوقف ايذاء شعب نيكاراغوا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود

أن أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية نيكاراغوا على البيان الهام الذي ادلى به لتوه .

اصطحب القائد دانييل أورتيفيا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا ، إلى

خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد الارياني (اليمن) : يسعدني ، بادئ ذي بدء ، أن اهنئكم باسم وفد الجمهورية العربية اليمنية ، خالص التهئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وما من شك أن الصفات الحميدة العالية التي تتمتعون بها ، والحنكة الدبلوماسية التي تتحلون بها ، متسهم اسهاما كبيرا وفعالا في نجاح أعمالنا . وأود أن أوكد لكم أن وفد بلادي لن يدخر جهدا فسي سبيل التعاون معكم لإنجاح مهمتكم . كما يسعدني ، في هذا المقام ، أن أتقدم مسن خلالكم بخالص التقدير لسلفكم السيد همايون جودري ، وزير خارجية بنغلاديش ، للنجاح المشهود الذي حققه في ادارته لاعمال دورتنا السابقة .

ويسعدني أيضا أن اهنئ ، بالاصالة عن نفسي ونيابة عن وفد الجمهورية العربية اليمنية ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، أمين عام منظمنا ، على الاعمال الجليلة التي قدمها وما يزال يقدمها خدمة لهذه المنظمة وأهدافها في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، متمنيا له المزيد من النجاح والتوفيق في المهام الجسيمة الموكلة اليه ، سواء من قبل جمعيتنا هذه أو من قبل مجلس الامن وأجهزة المنظمة الاخرى .

ها هي اليوم تعقد دورتنا الثانية والأربعون والتحضيرات جارية لترتيب لقاء القمة الثالث بين الدولتين العظميين ، بعد لقاء قمة جنيف وريكيافيك ، اللذين صادفا دورتيننا السابقتين . وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي الذي تم التوصل اليه بين وزيرى خارجية كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية للتخلص النهائي من الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى ، وهو الامر الايجابي الذي أيدته بلادي والذي يعتبر خطوة إلى الامام على الطريق الصحيح في التخلص من أسلحة الدمار الشامل ، فإننا نرى أن الإنفراج الذي طال انتظاره في مجمل العلاقات الدولية لايزال بعيد المنال بالنظر إلى أن ما سيتم التخلص منه من تلك الاسلحة لا يشكل سوى نسبة ضئيلة جدا مما تمتلكه الدولتان العظميان من مخزونهما النووي ،

وهي نسبة لا تتجاوز ٣ في المائة ، فضلا عن أن سباق التسلح لا يزال على أشده وأن التوتر وعدم الثقة واستخدام القوة لفض النزاعات لا يزال ذلك كله يشكل مصدر خطر على العلاقات الدولية في كثير من بقاع العالم .

وعلى الرغم من أن لقاء القمة السابقين لم يتمخض عن التوصل إلى حلول جذرية لكثير من الأمور التي توترق عالمنا ، إلا أن الآمال ماتزال تحدونا أن يتمخض لقاء القمة القادم عن نتائج أكثر ايجابية للوصول إلى حلول نهائية لوقف سباق التسلح والتخلص من الأسلحة النووية وإبقاء الفضاء الخارجي خاليا من تلك الأسلحة وتخفيف التوتر وإقرار الحقوق المشروعة للشعوب المظلومة .

وفي هذا المجال تجدد بلادي تأييدها للبيان السياسي الصادر عن القمة الشاملة لحركة عدم الانحياز التي عقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ في هراري ، وعلى وجه التحديد هنا ما جاء بشأن نزع السلاح والأمن الدولي . كما تؤيد بلادي الدعوة السوفياتية الرامية إلى التخلص النهائي من الأسلحة النووية من قبل جميع الدول الحائزة عليها بنهاية هذا القرن ، بالإضافة إلى الاعلانات المتكررة الصادرة عن الدول الست ، الأرجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان ، في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٤ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ و ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ والداعية إلى وقف تجارب الأسلحة النووية وإلى تعزيز دور الأمم المتحدة الاقتصادي وكفالة نقل الموارد الهائلة من سباق التسلح إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إليها معظم الدول النامية والفقيرة الأشد حاجة .

وترى الجمهورية العربية اليمنية أن برامج عسكرية الفضاء الخارجي إنما تهدف إلى خلق تهديدات جديدة في وجه البشرية التي هي في غنى عنها ، وترى بلادي أن من الضرورة بمكان خضوع مثل هذه البرامج لمفاوضات نزع السلاح العام والكامل التي يجب استمرارها بروح مسؤولة وبناءة .

وتجدد الجمهورية العربية اليمنية تمسكها بموقفها الرافض لأي تواجد عسكري في المحيط الهندي وبحر العرب ، وتأييدها لجعل منطقة المحيط الهندي منطقة أمن وسلام

دائمين وبقائها خالية من الاسلحة النووية ، فضلا عن تأييدها لكافة الجهود الرامية إلى خلق مناطق خالية من الاسلحة النووية في بقاع اخرى من العالم وفي مقدمتها منطقة الشرق الاوسط المحفوفة بالمخاطر والتي يسودها التوتر المستمر .

إن الصراع الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط منذ ما يزيد على تسعة وثلاثين عاما إنما مرده ومحوره هو القضية الفلسطينية . وستظل المنطقة فتىلا دائم الاشتعال يهدد السلام والامن ليس في منطقة الشرق الاوسط فحسب وإنما في العالم أجمع ، مادامت اسرائيل ماضية في تعنتها الدائم وفي اصرارها على استمرار احتلال فلسطين والاراضي العربية الاخرى وإنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي استمرارها في سياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية الاخرى وفي ممارسة أبشع أساليب القمع والارهاب مستندة في ذلك كله إلى ما تحظى به من دعم سياسي وعسكري مباشر من الولايات المتحدة الامريكية وبعض حلفائها .

ولعلنا لسنا بحاجة إلى ترديد السرد التاريخي الذي واكب زرع إسرائيل في قلب الوطن العربي ، وما يمثله وجودها من أخطار على المنطقة ، ولا إلى سرد ممارسات إسرائيل العدوانية الاستيطانية العنصرية في المنطقة ، بدءا باغتصاب فلسطين ومرورا بالحروب العدوانية ضد الدول العربية وحتى قيامها بغزو لبنان عام ١٩٨٢ ، والذي مازال قائما حتى الآن ، واستمرار اعتداءاتها واستفزازاتها لكل الدول المجاورة .

كما أننا لسنا بحاجة أيضا لتذكير تجمعنا هذا بكل القرارات الصادرة عن منظماتنا هذه بشأن القضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط ، وبرفض إسرائيل المستعمر لكل تلك القرارات وتحديها السافر للمجتمع الدولي . ذلك أن عملا مثل هذا يعتبر من باب تحصيل الحاصل .

ونرى أن أهم من هذا وذاك هو أن نركز على حقيقة هامة أكدتها تطورات القضية ، قضية الشعب الفلسطيني ، على مدى العقود الأربعة الماضية ، وهي أن الأوان قد آن ليُقر المجتمع الدولي أن نجاح أية مبادرات أو جهود أو ترتيبات تستهدف الوصول إلى أمن وسلام عادلين ودائمين وشاملين في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والمشروعة والثابتة وغير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد تصور البعض أن الحلول الانفرادية هي الطريق السليم المؤدي إلى حل القضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط ، غير أن الأيام أتت لتثبت يوما بعد يوم خطأ تلك التصورات . وان سياسات اتفاقيات كامب ديفيد والمبادرات الانفرادية لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد المشكلة والابتعاد بها أكثر من ذي قبل عن الحل السليم والمعادل ، لأن تلك الحلول تتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ومن هنا ، فإن الجمهورية العربية اليمنية لاتزال ترى أن حل القضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط يكمن في مؤتمر السلام الدولي الخاص بالشرق الأوسط تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، والأطراف المعنية الأخرى على قدم

المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، باعتبار أن هذا المؤتمر يُشكل الإطار العملي والمدخل السليم والصحيح لتأمين الوصول إلى حلف عادل ودائم في المنطقة .

إن الدول التي ترتبط بعلاقات متميزة بإسرائيل ، والولايات المتحدة على وجه التحديد في مقدمتها ، مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى ، بضرورة إعادة النظر في مواقفها المنحازة لإسرائيل وفي سياستها في المنطقة ، سعياً نحو الإسهام بدور أكثر ايجابية وفعالية للوصول إلى حل عادل ودائم وشامل في المنطقة .

إن الجمهورية العربية اليمنية ، وهي تتابع بقلق وأسى عميقين تطورات الحرب الطاحنة الدائرة رحاها منذ ما يزيد على سبعة أعوام بين إيران والعراق لتعرب عن قلبها ومخاوفها البالغة إزاء التطورات الأخيرة ، التي أصبحت تنذر بتفجير الوضع وتدويل الحرب نتيجة لاستمرار إيران في رفض حل النزاع بالطرق السلمية واستمرار اعتداءاتها ضد العراق واحتلال أراضيها واعتداءاتها المتصاعدة الأخيرة ضد أطراف أخرى خارج النزاع .

لقد رحب المجتمع الدولي بأكمله بقرار مجلس الأمن الأخير ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الصادر يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، لأن ذلك القرار يعتبر المدخل السليم لإنهاء الحرب بين العراق وإيران بطريقة مُشرفة تحفظ للطرفين حقوقهما . غير أننا إذ نجد أنفسنا أمام الرفض الإيراني للالتزام بذلك القرار ، نطالب مرة أخرى بضرورة قيام مجلس الأمن والدول الكبرى الخمس الدائمة فيه بدورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والحفاظ على هيبة ومكانة منظماتنا هذه وتنفيذ قرار مجلس الأمن الذكر بشكل جذري وشامل يكفل إنهاء هذه الحرب ويحفظ السلام والأمن الدوليين في المنطقة .

ونناشد في الوقت نفسه إيران مرة أخرى بضرورة الاحتكام إلى المنطق والعقل والتخلي عن عنادها والقبول بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، واللجوء إلى الوسائل السلمية لإنهاء النزاع . ذلك أن استمرار هذه الحرب العابثة إنما تشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين على نحو لم يسبق له مثيل ويُنذر بأخطار جسيمة لا تحمد عقباه .

إن الجمهورية العربية اليمنية ، وقد تابعت عن كثب وباهتمام بالغ الجولة الأخيرة من المفاوضات التي تجري تحت اشراف الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في جنيف بشأن القضية الافغانية ، تُنبه إلى خطورة استمرار هذه القضية دون حل ، وتؤكد أن الحل السليم للقضية يكمن في المفاوضات بين الاطراف المعنية وعودة اللاجئين الافغان وإنهاء كافة أشكال التدخل الاجنبي في الشؤون الافغانية ، أيا كان مصدرها ، وتمكين الشعب الافغاني من ممارسة حقه المشروع في السيادة واختيار النظام السياسي والاجتماعي الذي يرضيه دون أية مؤثرات خارجية .

وبالنسبة للقضية القبرصية ، فلا نزال عند رأينا بأن طريق الحوار والتفاوض سيظل هو الطريق الأمثل للوصول إلى صيغة مرضية تكفل حرية العقيدة والمساواة في الحقوق والواجبات للطائفتين القبرصيتين وبما يحفظ لقبص وحدثها واستقلالها .

أما فيما يتعلق بالحالة في الجنوب الافريقي ، فإن الوضع الراهن أصبح يُنذر بالخطر أكثر من ذي قبل من جراء الأعمال العدوانية المتزايدة التي يرتكبها نظام الفصل العنصري في بريتوريا الذي مازال يبرز لنا دائما وجهه الحقيقي البشع من خلال اجراءات القمع والارهاب والتقتيل والتعذيب والاعتقالات التعسفية في وجه الانتفاضات الوطنية التي تشهدها جنوب افريقيا ، ومن خلال استمرار احتلال نظام بريتوريا العنصري لناميبيا ، وعدوانه المستمر ضد دول المواجهة الافريقية وابتزازه البلدان المجاورة الأخرى .

ان الجمهورية العربية اليمنية ، وهي تتابع تطورات الاوضاع في الجنوب الافريقي ، لتؤكد مجددا وقوفها إلى جانب النضال المشروع لآبناء جنوب افريقيا لنيل حقوقهم الوطنية ، وتدين كافة الأعمال غير الشرعية التي يقوم بها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ضد الاغلبية الوطنية من آبناء جنوب افريقيا . كما تعلن عن استنكارها لكافة الأعمال العدوانية ضد دول المواجهة الافريقية ، وتنادي بلادي بضرورة فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية الفعالة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري مؤكدة تأييدها المطلق للشعب الناميبوي بقيادة منظمة سوابو ممثله الشرعي في نضاله المشروع

لنيل حريته واستقلاله ، ذلك أن بقاء مشكلة ناميبيا مُدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لما يزيد على اثنين وأربعين عاما منذ صدور القرار ٦٥ (د - ١) ، عن الدورة الأولى للجمعية العامة عام ١٩٤٥ ، لهو تحد كبير للمجتمع الدولي يُحتم عليه ضرورة بذل المزيد من الجهود البناءة والفعالة لمواجهته . ونحن نرى أن المدخل السليم لذلك لا يتأتى إلا من خلال تنفيذ خطة التسوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عام ١٩٧٨ .

ان كانت تلك الأوضاع في الشرق الاوسط والخليج العربي والجنوب الافريقي تشكل مصدر قلق وخطر على الأمن والسلم الدوليين ، فإن الأوضاع في أمريكا الوسطى لا تقل خطورة عنها . والجمهورية العربية اليمنية ، وقد تابعت باهتمام بالغ التطورات الأخيرة في أمريكا الوسطى ، لتعرب عن تأييدها لخطة السلام التي وقّعها رؤساء الدول الخمس والرامية الى إحلال السلام الدائم في المنطقة ، بعيدا عن كافة المؤثرات الخارجية لتجاوز كافة تعقيدات الوضع القائم .

وبالنسبة للقضايا والمشاكل الأخرى المستفحلة في مناطق أخرى من العالم فإننا نرى أن الأسلوب الأمثل لحل المشاكل والخلافات إنما يكمن في الحوار واللبّ والوسائل السلمية ، إضافة الى إتاحة الفرصة أمام الشعوب للتعبير عن إرادتها دون أية مؤثرات في تقرير مصيرها ، ووقف كافة التدخلات أيما كان مصدرها .

إذا كانت القضايا التي سبقت الإشارة إليها تشكل جانبا من همومنا واهتماماتنا ، فإن هناك جانبا آخر لا يقل أهمية عنه الا وهو الوضع الاقتصادي العالمي المتدهور الناجم عن الاختلال الكبير القائم والمتفاقم في هذا النظام . ذلك أن التعسف القائم في تقدير أسعار المواد الأولية من جهة والمواد المصدرة من جهة أخرى ، والديون التي تشكل كاهل الدول النامية ، واحتكار التكنولوجيا من قبل الدول الصناعية ، لن تؤدي إلا الى توسيع وتعميق الفجوة التي تفصل بين العالم الصناعي والعالم النامي ، مما يندرج بالانهيار الكامل والانزلاق بالنظام الاقتصادي السائد والنظام النقدي العالمي الى الهاوية .

وترى بلادي أنه للخروج من هذا المأزق لابد أن يوضع النظام الاقتصادي الدولي الجديد موضع التنفيذ من خلال تحقيق أسعار مجزية لمادرات الدول النامية ، وزيادة دور الدول النامية في توجيه النظام النقدي الدولي لتمويل التنمية ، ورفع إنتاج الدول النامية في المجال الصناعي ، ونقل التكنولوجيا بأفضل الشروط ، وممارسة السيادة على الموارد الطبيعية ، ودعم دور الأمم المتحدة في التعاون الاقتصادي الدولي . إن ذلك كله يستدعي منا جميعا تكريس كافة الجهود لإخراج النظام الاقتصادي

الدولي الجديد الى حيز التنفيذ وإقامته على أساس التكافؤ بين جميع الدول بشكل متوازن وعادل في كافة المجالات .

ولقد قامت الدول النامية بتقديم عدد من الاقتراحات لمعالجة الازمة الاقتصادية العالمية من خلال برنامج عمل كاراكاس ومنطلقات بوينس آيريس وإعلان القاهرة والإعلان الاقتصادي لقمة دول عدم الانحياز الثامنة التي عقدت في هراي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وإذا ما أدركنا أن عالمنا يحتاج الى المزيد من التكافل والتكامل ، فإن استجابة العالم الصناعي لتلك المبادرات وتفاعله معها بشكل موضوعي وقائم على الرؤية الشاملة لكل الأبعاد لابد وأن يحقق رخاء وسعادة البشرية جمعاء .

والجمهورية العربية اليمنية ، بقدر اهتمامها البالغ بالأوضاع والمشاكل الاقتصادية العالمية ، فإنها تولي اهتمامها أيضا للكثير من القضايا الاجتماعية والإنسانية في العالم . وفي هذا الخصوص يؤكد وفد بلادي على ضرورة بذل المجتمع الدولي المزيد من الاهتمام من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وعقد الأمم المتحدة للمعوقين ، والتأكيد على الاهتمام بأوضاع اللاجئين ، وتنفيذ استراتيجية نيروبي للنهوض بالمرأة ، وكافة القضايا الاجتماعية والإنسانية الأخرى .

لقد احتفلت الجمهورية العربية اليمنية - شعبا وقيادة - منذ أيام بالعيد الفضي لثورة السادس والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ . وشاركنا في احتفالاتنا تلك عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة . وجاءت احتفالاتنا والشعب اليمني قد قطع أشواطاً في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويشهد بذلك الكثيرون ممن عرفوا اليمن ما قبل الثورة . وقد شكل اختيار الديمقراطية ، كهدف من أهداف ثورتنا المجيدة ، واحداً من أبرز الانتصارات الشعبية في بلادنا ، والتي متبلغ ذروتها بإجراء الانتخابات البرلمانية الحرة والمباشرة في أوائل العام القادم ، تنفيذاً لتوجيهات قيادتنا السياسية ممثلة في الأخ العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، القائد العام للقوات المسلحة ، الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام ، الذي تنعم بلادنا تحت قيادته بحقبة زاهية يسودها الأمن والاستقرار ، ويزينها التقدم

والازدهار في بداية اول عام للخطة الخمسية الثالثة للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ التي تدخل فيها بلادنا مرحلة البدء في الاعتماد على الذات بتصدير اول شحنة من النفط اليمني من شواطئ البحر الاحمر قبل نهاية هذا العام .

أما بشأن الوحدة اليمنية فإن قيادتنا الوطنية تعمل مع الاشقاء في الشطر الجنوبي من الوطن من أجل بلوغ الوحدة بالطرق السلمية والديمقراطية ليتحقق للشعب اليمني أمله بوحدة اليمن أرضا وشعبا .

وختاما أسأل الله لكم التوفيق في أداء مهمتكم ، ولمنظمتنا كل تقدم وازدهار في خدمة البشرية من أجل حريتها وتقدمها على درب العدالة والمساواة والتكافؤ الذي لا يعوقه لون أو عقيدة أو جنس . فابناء البشرية لابد أن يعيشوا سواسية على سطح هذا الكوكب مهما اختلفت مشاربهم الثقافية وتباعدت مناطقهم الجغرافية ، فلن يتحقق السلام إلا بتحقيق المساواة ، ولن يسود الأمن والاستقرار في عالمنا إلا بتحقيق العدالة لابناء البشرية قاطبة .

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : الرفيق فلورين ، يتوجه وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية اليكم بتهانيه القلبية على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع والمسؤول ، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين ، ويعرب عن أمله في أن تتوصل الجمعية بفضل توجيهكم الى قرارات مثمرة تفضي الى السلم والتعاون وتحقق المقاصد والمبادئ السامية المكرسة في ميثاق الامم المتحدة . ومن دواعي سرورنا أن نرى منصب رئيس الجمعية العامة وقد شغله ممثل دولة اشتراكية شقيقة ، وهو رجل حمل السلاح وناضل ضد الفاشية على أرض بيلوروسيا وغيرها .

كما نتوجه بتحياتنا الى الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الذي قام هذا العام بزيارة رسمية لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية . وقد أفمحت تلك الزيارة عن رغبة مشتركة في تعزيز دور الامم المتحدة وفعاليتها كأداة للسلم والتعاون الدولي الذي يخدم مصالح كل الدول ، ويرمي أمن الضمانات التي تكفل الأمن العالمي والمساواة للجميع .

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إن الآمال والجهود البنّاءة من جهة ، والتشكك وردود الأفعال من جهة أخرى تشكل القطبين اللذين يتذبذب بينهما مؤشر البارومتر في النقاش السياسي الذي يجري في هذه القاعة لعقود طويلة . أما اليوم فقد أصبح هذا النقاش أكثر موضوعية ، مما يبعث على الأمل ويبشر بآفاق ايجابية . ولم تكن هذه الظاهرة متواترة في المناخ السياسي في السنوات الأخيرة . ونحن نرحب بهذا الاتجاه المواتي . وهناك أسس كافية لذلك ، فقد بدأت العلاقات الدولية في التحرك صوب بُعد جديد نوعياً ، بُعد يقوم على التعاون البنّاء والحوار العريض الصادق .

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

لقد كانت ثورة أكتوبر الاشتراكية المجيدة مولداً قويا لعملية ايجابية جديدة في العلاقات الدولية . وكانت إبان الحرب العالمية أول ثورة في التاريخ تشير مسألة إقامة سلم عادل وديمقراطي دون ضم أو تعويضات عن أضرار الحرب ، وتنفيذ أيضا كل شكل من أشكال العدوان نبذا قاطعا . ويصادف هذا العام الذكرى السبعين لثورة أكتوبر المجيدة - وهي أبرز حدث في القرن العشرين ، الحدث الذي غير شكل العالم ، وربما لا يكون هناك مجال في العلاقات الاجتماعية لم يتأثر بأثارها الايجابية . وقد انبثق حق الشعوب في تقرير المصير ، مساواة الدول كبيرها وصغيرها ، والتعايش السلمي فيما بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وهدف نزع السلاح العام الكامل - كل هذه المقولات السياسية التقدمية جاءت الى الوجود نتيجة لأفكار لينين العظيم ومثل ثورة أكتوبر . وقرب مرسوم لينين للسلام للشعوب من طليعة التاريخ . ولم يكن موجهها للحكومات فحسب بل موجهها أيضا لشعوب البلدان المتحاربة مباشرة ، وهذا الشيء ، بالمناسبة ، أشار الامتياز البالغ لدى أرباب المصالح الخاصة . ونسمع في هذه الايام نداءات من منبر الأمم المتحدة موجهة الى أفئدة الشعوب والأمم ، وهذا بدوره يبين أشر ثورة أكتوبر .

لقد مكنت ثورة أكتوبر شعب بيلوروسيا من أن يقيم دولة له ، وأن يمضي على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والفكري لصالح الجماهير العاملة ، وأن يصبح مشاركا في العلاقات الدولية .

وعبر فترة ٧٠ عاما ، وهي فترة قصيرة في عمر التاريخ ، قطعنا شوطا طويلا : من الملكية الخامة واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان نتيجة لها الى العمالة الحرة التي أطلقت الطاقات الخلاقة الثورية لدى العاملين ؛ ومن عدم المساواة الوطنية السيئ المداقة والتعاون الأخوي بين الشعوب المنتمية الى جنسيات مختلفة ؛ ومن صناعة الاكواخ الى الصناعة الحديثة والمتعددة القطاعات بفروعها الهندسية والكيميائية والالكترونية المتطورة ؛ ومن الجوع الى الزراعة الممكنة المنتجة ؛ ومن الامية الى التعليم الثانوي الاجباري الشامل للشباب ، وبناء الكليات والجامعات العديدة . وقد

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

تطلب قطع هذا الشوط جهودا جبارة ومواعد قوية ، وهذا ما يجعلنا من باب أولى نعتسز بنتائج . وينبغي ألا ننسى أن بيلوروسيا فقدت نتيجة لعدوان هتلر ربع سكانها وأكثر من نصف ثروتها الوطنية .

ويتمثل الامتداد المباشر لقضية ثورة أكتوبر في عملية التجديد الثوري لجميع جوانب الحياة الجارية الآن في جمهوريتنا والجمهوريات الشقيقة الأخرى . وكلما ازدادت الصراحة أو "غلاسنوت" ازدادت الديمقراطية عمقا ، فقد أعاد المناخ الاجتماعي والسياسي الجديد في مجتمعنا والاصلاح الجذري في الإدارة الاقتصادية شحذ القدرات المعنوية والخلاقة للشعب العامل وجمعتة على أخذ زمام المبادرة .

إننا نشهد تحسينات متسقة في مستويات المعيشة . فقد وصلت الآن معدلات النمو في الانتاج الصناعي والزراعي في بيلوروسيا إلى أكثر من ٦ في المائة . ولا يمكن لكثير من البلدان حاليا أن تتباهى بمثل هذا المعدل الدينامي للتنمية الاقتصادية .

ويتطلع شعبنا إلى المستقبل بمشاعر التفاؤل . وقد حددنا هدف مضاعفة دخلنا القومي وقدرتنا الصناعية بحلول نهاية هذا القرن ، مع التأكيد بوجه خاص على تحسين العناية بالشعب وتهيئة كل الظروف الضرورية من أجل التنمية الشاملة والمتسقة للفرد .

والسلم شرط ضروري لتحقيق هذه الأهداف النبيلة . فقد أعلن مؤتمر عموم بيلوروسيا الأول للعمال والفلاحين ونواب الجيش الأحمر السوفياتي بمورة رسمية فسي ندائه الذي وجهه بالنيابة عن الملايين من الرجال والنساء البيلوروسيين عن الرغبة في العيش بسلام ووثام مع جميع الأمم . وإن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ما برحت تهتدي على الدوام بهذه الرغبة في أنشطتها الدولية ، بما فيها هنا في الأمم المتحدة .

إن السلم الثابت لا يمكن أن يتحقق إلا ببذل جهود وطنية مشابرة وإبداء التعقل الجماعي من جانب جميع الدول . وفي الوضع الاستراتيجي الراهن لا تستطيع دولسة بمفردها ، مهما عظمت قوتها ، أن تأمل في أمن تام دون مساعدة الآخرين . ومن الواضح أنه لا يمكن تقديم هذه المساعدة إلا على أساس متبادل .

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

واليوم بدأ التعقل الجماعي للدول ينضج . فنتيجة للجهود المبذولة خلال السنوات الاخيرة أصبح لدى المجتمع الدولي على ما يبدو ادراك عام بأنه لا يمكن إحراز انتصار في حرب نووية ولا ينبغي خوض مثل هذه الحرب على الاطلاق . وهذه مرحلة هامة للغاية لم تمل اليها البشرية بسهولة . بيد أنه ينبغي تنويع أية فكرة بالعمل ، لمواكبتها بنتيجة منطقية تستمر بالممارسة . والاستنتاج المستخلص من هذه النظرية الهامة هو أن نزع السلاح النووي امر لا غنى عنه . ومما له أهمية خاصة في هذا السياق الاتفاق المبدئي الذي توصل اليه مؤخرا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية على إبرام معاهدة بشأن القذائف الأقصر والمتوسطة المدى ، الامر الذي يقربنا من الخطوة الاولى نحو نزع حقيقي للأسلحة النووية . ويعد هذا الاتفاق السوفياتي الأمريكي أكبر حجة لدحض وجهة النظر القائلة بأن التسلح ، لا نزع السلاح ، يحقق أمنا أكبر . إن أهمية هذه الخطوة لا يمكن أن تقاس بالأرقام المطلقة للرؤوس الحربية التي سيتم إزالتها أو بأبعادها النسبية في الثرمانات النووية . إن هذه الخطوة تفتح الباب الذي ادعى البعض في الماضي في مختلف المحافل السياسية أن فتحه مستحيل . ومن الضروري أن يستمر زخم هذا التحرك حتى يمكن تنفيذ اتفاق ريكيفيك بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية على خفض أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية بمقدار النصف ، والحفاظ في نفس الوقت على نظام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيزه ، ثم المضي قدما نحو مفاوضات لإجراء المزيد من التخفيضات . ومن المعروف جيدا أن الاتحاد السوفياتي أعلن أنه على استعداد للتخلي ، على أساس متبادل ، عن مركزه كدولة نووية قبل حلول عام ٢٠٠٠ . لقد حدث في تاريخ البشرية أن تطلب الانتقال الى المرحلة التالية من التطور مواد جديدة لتصنيع الأدوات ، كما تطلب أيضا أنواع جديدة من مصادر الطاقة . وقد بشرت هذه الانتقالات بعصر جديد . واليوم وصلت البشرية الى وقت من الضروري فيه من أجل الانتقال الى المرحلة التالية من الحضارة - بل في الحقيقة من أجل الحفاظ على بقاء الجنس البشري - أن تعتنق قبل كل شيء طريقة جديدة للتفكير تبشر أيضا بعصر

جديد : عصر بناء عالم خال من الاسلحة النووية لا عنف فيه ، عالم دون حروب ودون اسلحة ، عصر صياغة نظام شامل للأمن الدولي .

وقبل عام مضى ، عندما اقترح عدد من البلدان الاشتراكية ، ومن ضمنها جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، أن يدرس مجتمع الأمم امكانية اقامة مثل هذا النظام ، فإننا لم نقدم أية ومفات جاهزة . فهذه المبادرة تهدف الى اقامة حوار واسع النطاق يشترك ويسهم فيه الجميع . وفي هذه المرحلة بدأت عملية تبادل وجهات النظر بأشكاله المتعددة في التبلور على شكل جوانب محددة للخطوط العريضة . ويوفر المقال الذي كتبه الرفيق ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، بعنوان "واقع وضمانات إقامة عالم آمن" ، الذي نشر في بداية هذه الدورة ، أساسا للتفكير الجاد في هذا الموضوع ، إذ يعطي المبادئ التوجيهية المبشرة بالخير للعمل المشترك . وقد أشار هذا المقال استجابة ايجابية بين الوفود . ونأمل أن تواصل الدورة الراهنة للجمعية العامة عملية تحديد شكل التفاهم المتفق عليه على آليات هذا النظام ، وهي عملية يمكن مقارنتها بوصفة مايكل انجلو العظيم الذي قام في إبداعه لتحفة فنية رائعة بنحت كل ما كان زائدا في قطعة من رخام . إن كل جزء باث يجب الاستغناء عنه .

إن ترابط عالم اليوم يملئ علينا الحاجة الى الشروع في بناء مسكننا الآمن المشترك من كل جوانبه وبمودة آنية ، مع مراعاة المجالات الرئيسية للعلاقات الدولية . وكما هو حال هيكل البناء الأساسي ، ينبغي أن تكون جوانب هذا المسكن ووحداته مرصخة بالطابع الإنساني وثانيس العلاقات الدولية ، لأن البناء الذي نقوم بتشبيده يشيد في نهاية المطاف لبني البشر . لقد قيل الكثير في هذه القاعة عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب ، ولا شك في أن هذا المنظور في شكله العام منظور سليم . ولا خلاف في أن أساس مرحنا سيكون مهتزا للغاية إذا لم يكن قائما على ضمان الحق الأساسي - الحق في الحياة في ظل السلم والحرية . وأي نقص في النظر يمنع من رؤية ذلك ينبغي تثويته .

إن الإبقاء على الأسلحة وتكديسها ، وفي المقام الأول أسلحة التدمير الشامل ، يرقيان إلى مرتبة النبذ الفعلي للحق في الحياة ، أو إلى نوع من التأكيد على الحق المناهض للحياة في إزهاق الأرواح . لكن الأمر على عكس ذلك ، فكلما قلت كمية الأسلحة تزايدت فرص الحياة . إن الانتقال إلى مفهوم "الكفاية المعقولة" ، والإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وإجراء خفض مواز للأسلحة التقليدية في نفس الوقت - هذا هو ما يشكل ، من منطلق مصالح البشرية ، الطريق المنطقي الذي يجب أن نسلكه .

إن تحقيق "الأمن عن طريق التسليح المفرط" ، سواء أكان كماً أو نوعاً ، دفاعياً أو هجومياً ، يشكل منطقاً ذا بعد مختلف ومناهض للبشرية . وأسلحة الفضاء بوجه خاص تؤدي إلى التلاعب بممائر الشعوب من الفضاء الخارجي أو من الخنادق الملبسة تحت الأرض ، ولا تؤدي إلى ضمان سلامة السماء فوق رؤوسنا .

وهنا نجد أن كلمات ألبرت آينشتاين ، وهو مفكر لامع في العصر النووي . "إنك لا تستطيع أن تتأهب للحرب والسلام في آن واحد" ، كلمات تقوم على أسس صحيحة اليوم أكثر من أي وقت مضى . وقد أكد في البلاغ المشهور الذي أعده مع برتراند رسل على أنه :

"... يجب علينا أن نتعلم كيف نفكر بطريقة جديدة ، ويجب أن نتعلم

ألا نسال أنفسنا ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق النصر العسكري على المعسكر الذي لا ننتمي إليه - لأنه ليس هناك مثل هذه الخطوات - بل يجب علينا بدلا عن ذلك أن نسال أنفسنا ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لمنع نشوب صراع مسلح ستكون نتيجته كارثة على جميع المشتركين فيه" .

في بعض المجالات أوشك المجتمع الدولي بالفعل على اتخاذ تدابير لخفض الأسلحة ونزع السلاح . ولقد سبق أن تكلمنا عن نزع السلاح النووي . وما هو ضروري الآن هو القيام ببعض الإضافات الهامة . وفي المرحلة المناسبة من الأساس أن تنضم جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية دون استثناء إلى هذه العملية . وما هو أهم من ذلك أن جوهر الاتفاق السوفياتي - الأمريكي الأخير بشأن القذائف النووية المتوسطة والقصيرة

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

المدى ، قد يتفوض إذا جرت محاولات "للتعويض عنها" بتكديس الأسلحة سواء النووية من
الغثات المتملة بها أو الأسلحة التقليدية .

وسيمح هدف نزع السلاح النووي أقرب منألا إذا ما نبذت الدول النووية
وحليفاتها فكرة البدء باستخدام الأسلحة النووية والتقليدية واستخدام القوة في
العلاقات الدولية تحت أي ظروف وفي أية أوضاع ، وكذلك إذا أوقفت التجارب النووية .
وفي هذا السياق ، نرحب بمشروع الاعلان المتفق عليه بشأن تعزيز فعالية مبادئ
استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، والذي عرض على الجمعية
للنظر فيه ، والاتفاق السوفياتي الأمريكي بشأن اقامة مراكز لخفض الخطر النووي وبشأن
البدء في شهر كانون الأول/ديسمبر بمفاوضات مرحلية تامة النطاق بشأن التجارب
النووية .

إن الخطوط العريضة لإتفاقية مقبلة تحظر الأسلحة الكيميائية بدأت تتجسد ،
والمرحلة الحالية من العمل هي نتيجة جهود مكثفة وينبغي لهذه العملية أن تستمر دون
عائق .

إن مسألة القضاء على أسلحة التدمير الشامل لا يمكن أن تغفل ما لم تتخذ
تدابير لمنع تطوير أنماط جديدة من هذه الأسلحة . فالسجل المؤسف لإساءة استخدام
نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي لا يسمح لنا بأن نكتفي بمجرد إقصاء هذه المسألة .
وستواصل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في الدورة الثانية والأربعين
الجهود التي ما برحت تبذلها منذ سنوات في هذا المجال مع إيلاء الاعتبار الواجب
لمواقف البلدان الأخرى .

ويتطلب المجال الهام المتمثل في الأسلحة التقليدية اتخاذ نهج جديدة .
ونعتقد أن المبدأ الرئيسي بسيط ، أي أنه إن كان هناك أية اختلالات فيتوجب تصحيحها .
ومن الأساس أن يتم ذلك عن طريق إجراء التخفيضات المتوازنة المناسبة بدلا عن تكديس
الأسلحة أو "التسلح التكميلي" .

وبخلاف تدابير الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، بالمعنى المباقر لهذه العبارة ،
يمكن بالتأكيد اتخاذ خطوات جديدة ذات طبيعة مختلفة في المجالين العسكري

(السيد غوريديوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

والسياسي . وقد اقترحت منظمة معاهدة وارسو على منظمة حلف شمال الاطلسي أن تقارننا
مذهبيهما العسكريين . والغرض من هذا هو كفالة طبيعتهما الدفاعية الخالصة .
فالمذهب العسكري للدول الاعضاء في معاهدة وارسو هدفه منع وقوع الحرب النووية منها
والتقليدية . وقد أعلنت أنه "لن تشرع في أية أعمال عسكرية بأي حال من الاحوال ضد
أي دولة أو تحالف من الدول ، ما لم تصبح هي نفسها هدفا لهجوم مسلح" . ويومع المرء
من أجل أن يكون ثابتا على مبدئه أن يذهب الى أبعد من ذلك ، أي أن يقوم بتنظيم
القوات المسلحة على نحو يسمح بالدفاع ويستبعد العمليات الهجومية .

ينبغي أن تقتصر الثقة بالصراحة في مجال نزع السلاح . وأشير الى أنه قد حدث
مؤخرا أن خضعت العمليات التي تقوم بها بيلوروسيا في المجال العسكري لأول تفتيش من
جانب الولايات المتحدة ، وبناء على طلبها ، وفقا لاتفاقية استكهولم لعام ١٩٨٦ . وقد
لُبي طلب الولايات المتحدة دون أي إبطاء واستطاع المفتشون أن يروا بأنفسهم أننا
نمثل تماما للالتزامات هذه الاتفاقية . وعلى هذا النحو يمكن بل ويجب الاضطلاع بأعمال
محددة وإقامة علاقات تدريجية جادة ومثمرة . إن عملية التفاوض المشترك للاتفاقيات
والوثائق تعلمنا العلم الصعب ، علم التفاهم المتبادل ، وتعلمنا أيضا أن ننظر الى
الطرف الآخر بصفتة شريطا لا عدوا .

وفي حديث لميخائيل سيرجيفيتش غورباتشوف عن البحث عن نقاط الاتصال واللغة
المشتركة بشأن مواضيع محددة ، ذكر ما يلي :

"المطلوب هنا ليس ملكة التكلم فحسب بل والقدرة على الاستماع . وليس
الاستماع فحسب بل وفهم المرء للآخر ، والبحث المشترك عن حلول لاعقد مكملات
عالم اليوم" .

هناك في علم الرياضيات فكرة "الأرقام الوهمية" . وهذه الفكرة ترد في ذهننا
ونحن نصفي لبعض البيانات التي تلقى من هذه المنمة ، حيث يبدو أنها تتركز فسي
العديد من النواحي على فكرة المفاهيم الخيالية التي تقدم لنا بمفاتها مفاهيم
مطلقة . وهكذا فإن عبارة "العالم الحر" يتسع نطاقها لتشمل عددا من
الدكتاتوريات الدموية ، ومفهوم "الكفاح من أجل الديمقراطية" يطوع لكي يتلاءم مع

الحفاظ على جيش لقطع الرقاب تتمثل مهمته في الاطاحة بالحكومات المشروعة بارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء ، وعبارة "الاحترام الصارم لميثاق الأمم المتحدة" تمتد بسهولة لتشمل القيام بالفزو المسلح ضد أمة صغيرة في منطقة الكاريبي ، وكذلك الدعم الشامل للمعتدي الذي استولى على أرض تعود ملكيتها الى جيرانه .

وبالتأكيد لا ينبغي أن يتكلم المرء من هذه المنصة عن الحرية وفي نفس الوقت ينكر من حيث المبدأ والأفعال حق الشعوب في تقرير المصير وفي حرية اختيار الوسائل المفضية الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن جهود مجموعة كونتادورا وحسن نية بلدان أمريكا الوسطى قد أدت الى الشروع بعملية ايجابية بالغة الأهمية ترمي الى وضع نهاية سلمية للصراع . وبالأمس وافقت الجمعية العامة بالإجماع على هذه الجهود . ويتعين على جميع الأطراف المعنية أن تخلق أفضل الظروف الممكنة لتنميتها ويجب ألا تعيقها . وعندئذ فحسب سيكون هناك مصلحة انسانية حقيقية تلبي احتياجات شعوب المنطقة بدلا من تلبية المصالح الانانية . وفي حقيقة الأمر إن هذا قد ورد صباح اليوم على لسان رئيس نيكاراغوا .

هناك عملية ايجابية أخرى مماثلة جارية الآن في مناطق أخرى تشتعل فيها الصراعات من كوكبنا . وقد بدأت بالتحرك عجلات آليات المصالحة الوطنية في أفغانستان وكمبوتشيا . وهذه كلها عمليات بالغة المعوبة والحساسة . وإذا أردنا أن ننمى الى صوت العقل النابع من قلوب شعوب تلك البلدان ، فما هو الأفضل - أن نشجع هذه العمليات أو أن نشجع العصابات على إراقة المزيد من الدماء ؟ الاجابة على هذا السؤال واضحة .

ومن الواضح أيضا على نحو كاف أن مجتمع الأمم ، عن طريق الجهود المشتركة المتروية ، يمكن بل ويجب أن يجد حلا للجمود الخطير السائد في الشرق الأوسط ، وأن يضمن أعمال حقوق الإنسان للسكان الأصليين في جنوب افريقيا وأن يكفل استقلال ناميبيا وجميع الأقاليم الأخرى التي يلقي مركزها الاستعماري شبحا مظلما على هيبة نهاية القرن العشرين ، وأن يجد حولا عادلة ومنزلة لمشكلتي قبرص وكوريا .

أي الطرق ينبغي أن نتناول بها هذه المشاكل جميعا ؟ لقد أعربنا مرارا عن وجهات نظرنا بشأن هذا ، ونحن على استعداد لنبحث معا عن الجواب في كل حالة على حدة . إلا أن الحالة الراهنة في الخليج الفارسي توضح أي الطرق ينبغي أن يستبعد . إن تركيز التسليح بدلا من تركيز النوايا الحسنة لا يؤدي إلا إلى تفاقم النزاع وتصعيد الخطر الذي يهدد بلدان المنطقة والأمن العالمي .

إن الأمانة ونقاء السريرة ليسا هامين فقط في العلاقات بين البشر ، وإنما أيضا في السياسة الدولية . والقواعد التي نادى بها ميكيفيلي ، ربما كانت مقبولة في الماضي البعيد ، ولكنها لا تتفق مع الأفكار التي تقوم عليها قواعد السلوك على عتبة الألف الثالثة . نحن نود من الأمم المتحدة - هذه الجامعة التي تُدرّس علم العلاقات فيما بين الدول - أن تصبح أيضا مدرسة لأضفاء الطابع الإنساني على العلاقات الدولية .

إن الانتقال إلى فكر جديد لن يكون سهلا ، لكن هذا أصبح حتميا في عصرنا . وقد حان الوقت للتخلي عن أنانية الدولة وللاتجاه إلى تفهم أولوية المصالح المشتركة للبشرية .

واليوم يمكن القول ، بتفاؤل حذر ، أن عناصر نهج جديدة وسياسات واقعية تعمقت جذورها في المجتمع العالمي وبدأت تخرج شطأها الآن . وهذا تشبته وشائق حركة بلدان عدم الانحياز . إن لجنة بالم لا تزال تطور مفهوم "الأمن المشترك" . والأمين العام أكد في تقريره عن أعمال المنظمة على عنصر جديد هو : "عامل وحدة الحسب المتنامي في الشؤون الدولية" . (A/42/1 ، ص ٢) والمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي عقد قبل افتتاح الدورة الراهنة للجمعية العامة ، أكد في وثيقته الختامية على أن الأمن لا يشمل على عنصر عسكري فقط وإنما على عناصر سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية واكولوجية وعوامل تتعلق بحقوق الإنسان . ولاحظ المؤتمر أهمية النهج الجماعي الذي يعبر عن حاجات البشر ككل . وتلك النتيجة الاجماعية التي استخلصها مؤتمر كبير لها مغزى عظيم وينبغي أن تصبح مبدأ توجيهيا عالميا تتخذ بموجبه اجراءات عملية .

وبالفعل إذا كان الانسان وقلبه يمثلان نقطة انطلاقنا ، إذن ينبغي توفير الفرص كي لا تنفق الموارد المالية والفكرية في الإعداد للحرب وانما في تحسين رفاهية الدول . إن بليوناً من الناس يعيشون في البلدان النامية تحت حد الفقر ؛ و ٧٥٠ مليوناً يعانون من سوء التغذية ؛ و ٨٥٠ مليوناً لا يجيدون القراءة والكتابة ؛ و ١,٥ بليون لا يحصلون على خدمات طبية ؛ ونفس هذا العدد من الناس عاطلون . ونزع السلاح مصدر هام وكبير لموارد جاهزة للتنمية ، بما في ذلك نزع السلاح في البلدان النامية .

وفي مجال العلاقات الاقتصادية ، تواجه المجتمع العالمي مشاكل هائلة ومعقدة . وسيكون من قبيل التبسيط المفرط فيه - وهذا أقل ما يقال - اعتبار مفهوم المشاريع الخاصة وسيادة قوى السوق ، الذي يؤيده بعض الناس عملاً سحرية عالمية . إن سحرها ليس واحداً بالنسبة للجميع . فهو بالنسبة لبعضهم أبيض وبالنسبة لبعضهم أسود . ان هذا السحر لا ينتج سيارات الليموزين البراقة فحسب ، وهي رمز غربي للشراء ، وانما جيش العاطلين ، ووسائد الاحجار على أرصفة الشوارع للمشردين ، وتدفق الموارد التي تقدر سنوياً بالبلايين من البلدان الفقيرة الى خزائن الشركات عبر الوطنية ، ومصيدة المديونية الخارجية : هذا كله هو الذي يوفر خط التجميع الذي ينتج سيارات الليموزين هذه .

إن التغلب على التخلف ، وحل مشاكل الامن الاقتصادي ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وإزالة كل ما يلقي عبئاً على العلاقات الاقتصادية العالمية ، هي المشاكل التي يجب حلها بسرعة . والامم المتحدة دون شك هي أنسب محفل لإيجاد نهج مقبولة بشكل متبادل لتلك المشاكل على أساس عالمي ديمقراطي حقيقي يحقق مصلحة جميع البلدان . ونريد أن نرى دورها وفعاليتها في هذا المجال وقد تزايدت بكل طريقة ممكنة .

لقد استحوذت مشاكل حماية البيئة على اهتمام متزايد . ليس من حقنا أن نعيش على حساب الاجيال المقبلة . وأولى درجات الكياسة تتطلب منا أن نسلم لها الأرض صالحة للحياة عليها على أقل تقدير ، ومزدهرة على أحسن تقدير . لكن هناك مستويات من

التلوث في المحيطات والأنهار والبحيرات والجو ، وهناك التصحر ، ونقص المياه العذبة ، واختفاء أجناس بأكملها ، وهذه ليست مجرد أجرام منذرة ، وإنما أصداء نواقيس الخطر . لقد أساءت البشرية لوقت طويل تقدير حجم المشاكل ، معتقدة أن امكانيات الطبيعة امكانيات لا محدودة . إلا أن التجربة أثبتت أنه لا يمكننا أن نمضي في "غزوها" الى مالا نهاية . لقد حان الوقت كي نتعايش سلميا مع الطبيعة ما دامست البشرية جزءا منها ، بل هي أفضلها ، ولكنها أيضا أكثرها تعرضا للخطر .

إن الحجم الشامل للمهام التي تواجهنا في هذا المجال يجعل من الضروري بسبب أوسع الجهود الجماعية الممكنة للاضطلاع بها . ومن الضروري أن نفكر في إقامة مشروعات مشتركة لحماية البيئة ضد آثار النشاط الاقتصادي ، وأن نعمل معا على استحداث تكنولوجيات نظيفة لا تترتب عليها مخلفات . إن الكفاح من أجل أرض مزدهرة يمكن أن يكون ميدان اختبار لتعليم الدول كيفية العمل معا من أجل تحقيق أغراض انسانية سامية مشتركة .

إن التعاون في القضاء على الامراض الخطيرة وفي علاجها مجال عمل ضروري يبشر بالخير . وفي عام ١٩٥٨ ، أخذت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية زمام المبادرة بتقديم مشروع مقرر اعتمده الجمعية العامة بشأن تعزيز البحث الدولي في مجال معالجة السرطان . وللأسف ، جعلت الحالة الدولية في ذلك الوقت من غير الممكن تنفيذ المقرر بشكل ثابت . إنه الآن أكثر أهمية نظرا للوعي البارز بعمومية الاهداف الانسانية وتكثيف الجهود المشتركة لحماية الصحة ، وبخاصة مقاومة مرض الإيدز .

إن الخيرية - أي محبة الخير العام بأوسع معانيه - هي كما يلاحظ بالفعل الدعامة الرئيسية للبناء المشترك للأمن ؛ إنها الصلة التي تربط بين جميع مكونات العلاقات الدولية . والفكر الجديد يتطلب إلقاء نظرة فاحصة على المجالات الاجتماعية والانسانية التي ينبغي أن تنقى من الدنس الذي علق بها بسبب الحرب الباردة والنزعات الايديولوجية والنهج الذي يعتمد اعتمادا تاما على المواجهة ؛ كما يتطلب ايجاد اطار فعال للتعاون الدولي ولتركيز الجهود على الاعتراف العالمي بقواعد القانون الدولي والعلاقات بين الدول الموضوعة في اطار منظومة الأمم المتحدة وعلى احترامها .

وإذ نتكلم عن الحاجة الى الاتصالات الانسانية ، ينبغي أيضا أن نكرس الاهتمام بالحاجة الى تفهم متبادل بين الشعوب . وتحقيقا لتلك الغاية ، من الضروري ضمان تدفق للمعلومات يقرب بين الشعوب - بدلا من بث الخلافات بينها - ويكون موضوعيا غير منحاز قائما على صورة الجار الطيب والشريك والصديق بدلا من العدو .

فيما يتعلق بحقوق الافراد ، وإعادة توحيد الأسرة ، ونظام تأشيرات السفر ، وما الى ذلك ، لنتفق جميعا على أن نسترشد بالقواعد الدولية الموضوعة . ففي بـسرن وضعت البلدان التي أسهمت في عملية هلنسكي بشكل مشترك وثيقة هامة بشأن هذا الموضوع ، إلا أن موقف دولة واحدة حال دون ترجمتها الى معيار دولي مشترك لحماية حقوق الانسان . وحتى في تلك الظروف أعلن الاتحاد السوفياتي أنه سيسترشد بالوثيقة نما وروحا . وكان ينبغي للآخرين أن يحذوا حذوه . إذا ما كان لاحد أن يتبع هدف تعزيز حقوق الانسان ، بدلا من بعض الاهداف السياسية الاخرى ، عليه ألا يعوق اقامة محفل مناسب في موسكو اقترحه الاتحاد السوفياتي ، بل عليه بالاحرى أن يجيء الى ذلك المحفل بموقف بناء .

هناك العديد من المهام التي ينبغي القيام بها ، والمجتمع الدولي أكثر ممن كفاء لذلك . وأهم شيء هو ضمان عدم الاستعاضة عن الاهداف والمبادئ السامية الحقيقية بأخرى زائفة .

للأمم المتحدة مبادئ وأهداف سامية . ومن الضروري أن يكون وضعها وسلطتها على مستوى جاد واحد . وللأسف ، يجب أن نعترف بأن القوالب الانانية التي عفا عليها الزمن للاعتبارات السياسية المبنية على حماية مصالح ضيقة ما برحت تؤدي الى تفاقم الحالة الدولية ، أثرت أيضا على سمعة الأمم المتحدة . لكن الموجة الاولى لنهج جديدة والإدراك الجديد للحقائق سيرتفعان بها دون شك الى المستوى اللائق . وستسهم جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في تحقيق تلك الغاية بكل طريقة ممكنة .

والواقع انه ليس هناك محفل دولي لايجاد حل مشترك للمشكلات الدولية الرئيسية التي تواجه البشرية أفضل من الأمم المتحدة . فهي منظومة عالمية من ناحيتين ؛ من ناحية الدول التي تتكون منها ، ومن ناحية نطاق المشكلات التي تتناولها . ولذلك يجب أن تكون مركزا حقيقيا لتنسيق أعمال الدول لإنقاذ الاجيال الحالية والمستقبلية من ويلات الحرب كما ورد في الميثاق . يجب أن تكون منبرا للقانون الدولي والنظام . إن الأمم المتحدة تملك آلية قوية للمحافظة على السلم والامن لكن هذه الآلية لا يمكن أن تستخدم بصورة فعالة إلا إذا توافرت الارادة السياسية الموحدة للدول .

إن مجلس الأمن وهيئاته ، ولجنة الأركان العسكرية ، وآليات التفاوض وبصفة خاصة مؤتمر نزع السلاح ، ومحكمة العدل الدولية ، والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، يمكنها جميعا أن تجعل عالمنا أكثر أمنا وسلاما اذا عملت بكل طاقتها . وفي سياق هذه العملية فإن الأمين العام مدعو للاضطلاع بدور هام متزايد . وبالإضافة الى ذلك ، وتمشيا مع تحديات عصرنا ، يمكن أن يعهد الى الأمم المتحدة بوظائف جديدة ويمكن إنشاء هيئات جديدة . إن التحقق ، ومراقبة تنفيذ الاتفاقات التي تضمن توفير الأمن ونزع السلاح ، وتنظيم التعاون المثمر في فضاء خارجي آمن ، أمور ممكنة . وهناك شيء واحد لا مجال له على الاطلاق وهو محاولة التأثير على سير الأمم المتحدة وأنشطتها على نحو غير ديمقراطي . إن التعويق المالي لأنشطة الأمم المتحدة أمر غير مقبول على الاطلاق .

وفي أثناء عملية صياغة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين ، وعن طريق الإسهام النشط في جميع مراحل تخفيض الامكانيات العسكرية ، يمكن أن تقوم الأمم المتحدة - خاصة في عالم خال من الأسلحة النووية - بدور المنظم لحفظ التوازن القائم على مستوى الكفاية المعقولة مع الاتجاه دائما الى تخفيض هذه الامكانيات . وباختصار يمكن التعبير عن دور منظمتنا المشتركة في المستقبل فيما يلي : يجب أن تصبح الأمم المتحدة ضامنا للأمن الشامل .

لقد قيل بحق ان الحرب تبدأ في عقول الناس ، وينبغي أن يقال الآن ان السلم الحقيقي يبدأ بطريقة جديدة في التفكير . إن المستقبل يقوم على اتباع نهج جديد في العمل .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥